وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف –
UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID -El Tarf-
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté des sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion

الرقم التسلسلي:..... السنة الجامعية: 2024/2023

قسم: العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري
–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2015–2021)–

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الدكتورة:
قروي صباح

من إعداد الطلبة:
- عمي محمد لمين
- ضواوي ضياء الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

هدفت الدراسة إلى إسقاط الضوء على تأثير تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري الجزائري للفترة الممتدة ما بين 2015 و2021، مع إبراز مختلف المراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر، وقد تم التوصل إلى أن أسعار الصرف تمثل أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، فإن تقلبات سعر الصرف قد تؤثر بشكل كبير على إيرادات الصادرات وبالتالي العجز في الميزان التجاري، هذا ما يدفع الدولة الجزائرية للسعي لإيجاد حلول بديلة للرفع من إجمالي الصادرات خارج المحروقات بهدف جلب العملة الصعبة، بالإضافة إلى العمل على تنظيم تسيير الإيرادات المتأتية من إجمالي الصادرات النفطية لبناءإقتصاد متوازن على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: أسعار الصرف، الصادرات، الواردات،الميزان التجاري.

Abstract

The studyaimed to shed light on the impact of exchange rate fluctuations on Algeria's trade balance for the period from 2015 to 2021, while highlighting the various stages of the exchange rate in Algeria. Exchange rates have been found to be a tool for linking the domestic economy to the global economy and since Algeria's economy relies heavily on oil and gas exports, Exchange rate fluctuations may significantly affect export revenues and thus the trade balance deficit That is why the Algérien State is seeking alternative solutions to raise the total exports of non-incinerators in order to attract hard currency, In addition to regulating the management of revenues from total oil exports to build a balanced economy in the long term.
Keywords: exchange rates, exports, imports, balance of trade.

إهداء

قال تعالى {وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ }

الآية 105 من سورة التوبة

الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختام سعي الا بفضله و ما تخطى العبد من عقبات و صعوبات الا بتوفيقه فالحمدلله عند البدء و حين الختام

الحمدلله على التمام ثم على لذة الانجاز

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الأخرة إلا بعفوك .

الى أبي ..

الى الجدار الذي أستند عليه في تعبي و حزني

الى الكتفه التي أضع عليها أثقالي و اليد التي تربت علي في كل حين

إلى عزيزي و حبيبي الذي أحبه بقدر هذا العالم و أكثر .

إلى حبيبتي أمي

إلى ملاكي في الحياة وإلى معنى الحب والحنان و التفاني وإلى بسمة الحياة

إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرّعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعني خطوة خطوة في عملي.

إلى من إرتحت كلما تذكرت إبتسامتها جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛

وإلى من له الفضل الكبير في تشجيعي وتحفيزي ومن منة تعلمت المثابرة والاجتهاد وإلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد وإلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها وإلى من عرفت معهم معنى الحياة "إخوتي وأختي"

الى رفاق الخطوى الأولى و الخطوة ماقبل الأخيرة الى من كانوا خلال السنين العجاف سحابا ممطرا انا ممتن

(اللهم انفعني بما علمتني و علمني ما ينفعني)

خواوي ضياء الدين

إهداء

من قال أنا لها وأنا لها أن أبت رغما عنها أتيت بها

أن الرحلة كانت صعبة من يسعى ينال ما سعى لأجله كما قال الله تعالى " وان سعيه سوف يرى" في مسعى النهاية ابتدأت البداية ومشواري الدراسي شارف على الانتهاء لتبدأ رحلة تخرجي فالحمد الله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات

أهدي هذا النجاح إلى نفسي الطموحة أولا. ابتدات بطموح وانتهت بنجاح

ثم إلى كل من سعى معي لاتمام مسيرتي الجامعية

الى اليد الخفيفة التي أزالت عن طريقي الأشواك ومن تحملت كل لحظة ألم مررت بها وساندتي وسهرت ليالي طويلة من أجل راحتي واستقظت فجرا للدعاء لي.....

إلى (امي الحبيبة)

إلى الرجل العظيم الذي شجعني للوصول إلى طموحاتي سندي ورفيق دربي

إلى (أبي الحبيب)

إلى كل من ساندني بكل حب

إلى من كانوا معي وقت ضعفي وأزحوا عن طريقي كل المتاعب ممهدين لي الطريق زارعين الثقة والاصرار داخلي.

سندي وكتفي الذي استند عليه دائما...

(اخوتي)

إلى الذين غمروني بالحب وامدوني بالقوةوالذين رزقني الله بهم لاعرف من خلالهم طعم الحياة

(أصدقاء العمر)

الى كل من ذكرهم القلب ولم يذكرهم القلم

عمي محمد لمين

شكر وعرفان

الحمد لله حمد كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على أشرف مخلوق أناره الله بنوره واصطفاه

وانطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله

نتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتورة المشرفة

"قروي صباح"

على إرشاداتها وتوجيهاتها التي لم تبخل بها علينا يوما،

وعلى الثقة التي وضعتها في شخصنا،والتي كانت حافزاً لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعطاء إلى كل يد رافقتنا في هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد والشكر

موصول كذلك إلى أوليائنا الذين سهروا على تقديم لنا كل الظروف الملائمة لانجاز هذا العمل

كما نتوجّه بشكرنا الخالص لكل الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا عبئ قراءة ومناقشة هذا العمل

كما لا أنسى أن أشكر جميع الأساتذة والمؤطرين الذين قدموا لنا يد المساعدة بالأخص الدكتورة "دحماني

نور الهدى"

وإلى كل الزملاء والأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم وأخذنا منهم الكثير.

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-3)	تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2015-2021	(54)
(2-3)	وضعية الميزان التجاري الجزائري في الفترة ما بين 2015-2021	(55)
(3-3)	هيكل الصادرات خارج المحروقات في الفترة من 2015 إلى 2021	(57)
(4-3)	هيكل الواردات خارج المحروقات للفترة ما بين 2015 إلى غاية 2021	(59)
(5-3)	هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2015-2021	(60)
(6-3)	تطور الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	(64)
(7-3)	تطور الدينار الجزائري مقابل الأورو	(65)
(8-3)	تطور الدينار مقابل العملات (الين الياباني/ الجنيه الإسترليني)	(66)

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-3)	تطور سعر الصرف بين العملتين خلال الفترة (1964-1974	(46)
(2-3)	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1988).	(47)
(3-3)	تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2015-2021	(53)
(4-3)	وضعية الميزان التجاري الجزائري في الفترة ما بين 2015-2021	(55)
(5-3)	هيكل الصادرات خارج المحروقات في الفترة من 2015 إلى 2021	(56)
(6-3)	هيكل الواردات خارج المحروقات للفترة ما بين 2015 إلى غاية 2021	(58)
(7-3)	هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2015-2021	(60)
(8-3)	تطور الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	(64)
(9-3)	تطور الدينار الجزائري مقابل الأورو	(65)
(10-3)	تطور الدينار مقابل العملات (الين الياباني/ الجنيه الإسترليني)	(66)
(11-3)	مختلف الأقاليم التي تصدر إليها الجزائر مع قيمة الصادرات الموجهة إليها	(68)
(12-3)	الزبائن العشرة الأوائل للجزائر من سنة 2015 إلى غاية 2020	(69)
(13-3)	مختلف الأقاليم التي تستورد منها الجزائر	(71)
(14-3)	الممونون العشرة الأوائل للجزائر من سنة 2015 إلى 2021	(72)

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص	**(i–ii)**
إهداء	**(iii)**
شكر وعرفان	**(iv)**
قائمة الأشكال	**(xi)**
قائمة الجداول	**(xii)**
فهرس	**(xiv–xvi)**
مقدمة	**(ب–و)**
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف	
تمهيد	**(02)**
المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف	**(03)**
المطلب الأول: ماهية سعر الصرف	**(03)**
أولا: مفهوم سعر الصرف	**(03)**
ثانيا: أنواع سعر الصرف	**(04)**
ثالثا: وظائف سعر الصرف	**(05)**
المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف	**(06)**
المطلب الثالث: نظريات سعر الصرف	**(09)**
المبحث الثاني: سياسات وعوامل سعر الصرف	**(13)**
المطلب الأول: سياسات سعر الصرف	**(13)**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف	**(14)**
المطلب الثالث: مخاطر سعر الصرف	**(16)**
أولا: مفهوم مخاطر سعر الصرف	**(16)**
ثانيا: أنواع مخاطر الصرف	**(16)**
ثالثا: أهمية إدارة مخاطر سعر الصرف	**(17)**

المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي	**(18)**
المطلب لأول: مفهوم سوق الصرف ووظائفه	**(18)**
أولا: مفهوم سوق الصرف الأجنبي	**(18)**
ثانيا: وظائف سوق الصرف الأجنبي	**(19)**
المطلب الثاني: تنظيم أسواق الصرف	**(19)**
المطلب الثالث: المعاملات التي تم في سوق الصرف الأجنبي	**(22)**
خلاصة الفصل الأول	**(25)**
الفصل الثاني: الأدبيات النظرية لميزان المدفوعات والميزان التجاري	
تمهيد	**(26)**
المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات	**(27)**
المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته	**(27)**
أولا: مفهوم ميزان المدفوعات	**(27)**
ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات	**(27)**
المطلب الثاني: هيكل (عناصر) ميزان المدفوعات	**(29)**
المطلب الثالث: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات	**(30)**
أولا: التوازن في ميزان المدفوعات	**(30)**
ثانيا: الإختلال في ميزان المدفوعات	**(32)**
المبحث الثاني: مفاهيم عامة للميزان التجاري	**(34)**
المطلب الأول: ماهية الميزان التجاري	**(34)**
أولا: مفهوم الميزان التجاري	**(34)**
ثانيا: أهمية الميزان التجاري	**(35)**
المطلب الثاني: مفهوم الصادرات والواردات	**(36)**
أولا: مفهوم الصادرات	**(36)**
ثانيا: مفهوم الواردات	**(36)**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري	**(37)**
المبحث الثالث: الإختلال في الميزان التجاري وطرق معالجته	**(38)**
المطلب الأول: أسباب الإختلال في الميزان التجاري	**(38)**

المطلب الثاني: طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات	**(39)**
المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري	**(41)**
خلاصة الفصل الثاني	**(42)**
الفصل الثالث: تحليل تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري للفترة (2015-2021)	
تمهيد:	**(44)**
المبحث الأول: سعر الصرف في الجزائر	**(45)**
المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر	**(45)**
أولا: مرحلة الربط إلى الفرنك الفرنسي	**(45)**
ثانيا: مرحلة الربط إلى سلة العملات	**(46)**
ثالثا: مرحلة تعديل الدينار الجزائري	**(48)**
رابعا: مرحلة التعويم المدار	**(48)**
المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر	**(49)**
أولا: سياسة الرقابة على الصرف الجزائري	**(49)**
ثانيا:سياسة تخفيض العملة	**(51)**
المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري	**(51)**
المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري	**(53)**
المطلب الأول: هيكل الميزان التجاري 2015-2021	**(53)**
أولا: تطور ميزان المدفوعات الجزائري	**(53)**
ثانيا: تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة مابين 2015-2021	**(55)**
المطلب الثاني: هيكل الصادرات والواردات الجزائرية في الفترة مابين 2015-2021	**(56)**
المطلب الثالث: انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي وأهم شركائه التجاريين	**(61)**
المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة مابين 2015-2021	**(64)**
المطلب الأول: اثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري	**(64)**
المطلب الثاني: أثر التغيرات في سعر الصرف على الصادرات الجزائرية	**(67)**
المطلب الثالث: أثر التغيرات في سعر الصرف على الواردات الجزائرية	**(70)**

خلاصة الفصل الثالث	(74)
خاتمة	(76)
قائمة المراجع	(79)

مقدمة

في ظل تشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول والتطور الكبير الذي شهده العالم وضخامة المبادلات الدولية التجارية، نتج عدة مشاكل أهمها علاقة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية كون أن هذه العملة هي أساس كل تبادل تجاري داخلي أو خارجي بالإضافة إلى المدفوعات من ناحية الحقوق والإلتزمات، وبالتالي فإن لسياسة سعر الصرف تأثير على ميزان المدفوعات أي بلد.

ولسعر الصرف أهمية كبيرة لدى كل الاقتصاديات العالمية، وهذا راجع إلى أهميته في تسوية كل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة الواحدة فإن جميع الدول تولي أهمية كبيرة لهذا الأخير ومنحه العناية الفائقة لكونه يشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد وخاصة في ظل التطورات التي حدثت للنظام النقدي منذ السبعينات من القرن الماضي، حيث تحول النظام النقدي العالمي من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم، وقد زادت حركة رؤوس الأموال بسبب العولمة المالية وما نتج عنها من أزمات نقدية ومالية وحرب العملات القائمة بين الاقتصاديات الكبرى، وما نتج عنها من تقلبات في أسعار صرف العملات.

إن لتقلبات أسعار الصرف انعكاسات على مختلف القطاعات والمؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنه يؤثر وبشكل مباشر على قطاع التجارة الخارجية، خاصة في الدول ذات الاقتصاديات المعتمدة على التجارة الخارجية مثل الجزائر التي تحتل مكانة مهمة في الساحة الدولية كمصدر للنفط والغاز، مما جعلها معرضة لتأثيرات تقلبات أسعار السلع الأولية وتقلبات أسعار الصرف، مما يؤثر بشكل مباشر على ميزانها التجاري نتيجة صدمات أسعار النفط مما دفعها لتبني مجموعة من الإصلاحات لإعادة الاستقرار الوطني، حيث اعتمدت على سياسة تخفيض قيمة الدينار من أجل تحقيق التوازنات الخارجية، بهدف تشجيع ورفع الصادرات والحد من الواردات بغية تحسين ميزان المدفوعات بصفة عامة.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري للفترة (2015-2021) ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة التالية:

1. ماهي أهم العوامل المؤثرة على سعر الصرف؟
2. ما هو أثر إنخفاض صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الاورو على الاقتصاد الجزائري؟
3. ما هو المؤثر الأساسي في تغيير سعر صرف الدينار الجزائري؟

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية، تم اعتماد الفرضيات التالية:

1. يتأثر سعر الصرف بجملة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية.
2. تدهور سعر صرف الدولار أمام الأورو ويؤثر سلبا على عائدات الصادرات الجزائرية وبالتالي على الاقتصاد الجزائري.
3. تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل أساسي على تغير سعر الصرف الجزائري.

ثالثا: أسباب إختيار الموضوع

1. موضوع الدراسة يدخل ضمن الاهتمامات الشخصية للطلبة، فهو يتماشى مع تخصص الدراسة
2. يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة في مظهرها، المعقدة في تحليلها ودراستها؛
3. رغبة شخصية للبحث في مختلف التطورات والمنعرجات الحاسمة التي مربها سعر صرف الدينار الجزائري؛
4. معرفة آليات تنشيط الصادرات والواردات من خلال سياسات أسعار الصرف.

رابعا: أهمية الدراسة

إستحوذ سعر الصرف في السنوات الأخيرة على اهتمام كبير وهذا راجع إلى ارتباطه ارتباطا وثيقا بقطاع التجارة الخارجية، والميزان التجاري للدولة، فهو يعتبر حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتتضح أهمية هذه الدراسة من خلال تجسيد أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري، وبالتالي آثارها الكبيرة على الاقتصاد ككل.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. معرفة مدى تأثر الميزان التجاري الجزائري بتغيرات أسعار الصرف؛
2. تحديد المفاهيم الخاصة بميزان المدفوعات عامة والميزان التجاري خاصة؛
3. محاولة معرفة طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري؛
4. التحقق من صحة الفرضيات وإثراء المعرفة العلمية.

سادسا: حدود الدراسة

الحدود المكانية: إقتصرت الدراسة على الجزائر من خلال توضيح أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري الجزائري؛

الحدود الزمنية: قد حددت فترة الدراسة من (2015-2021)

سابعا: منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لمثل هذه الدراسات وذلك من خلال وصف كل متغيرات الدراسة والمتمثلة في سعر الصرف وتقلبات سعر الصرف ومدى تأثيرهما على الميزان التجاري الجزائري وصفا دقيقا كيفيا وكميا، ووصف وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال تحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بالموضوع والمتحصل عليها من مصادر رسمية.

ثامنا: الدراسات السابقة

1. **دراسة عبد الجليل هجيرة بعنوان:** " أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر "، مذكرة ماجستير، تخصص: مالية دولية ، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر. 2011-2012.

هدفت الدراسة إلى محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري، ومعرفة مدى تأثر الميزان التجاري بتغيرات سعر صرف الأورو والدولار، وقد قسمت الدراسة إلى أربعة فصول.و توصلت الباحثة إلى نتائج أهمها: انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو يشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة وأنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوروبية، بالإضافة إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات فيتأثر بأهم الصدمات التي تحدث على مستواه، ومن التوصيات ينبغي البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنويع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط.

2. **دراسة دوحة سلمى بعنوان: " أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل معالجتها – دراسة حالة الجزائر–"**،أطروحة دكتوراه في التجارة الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري، مع إبراز تأثيرات تخفيضات العملة المحلية على الاقتصاد الوطني، وقد قسمت الدراسة إلى أربعة فصول.و توصلت الباحثة إلى نتائج أهمها: أن سياسة سعر الصرف المتبعة من طرف الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري وأوصت في الأخير بالقيام بتعديلات حقيقية في الهيكل الاقتصاد.

3. **دراسة عبد الحميد مرغيت بعنوان " إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن: دراسة تحليلية وتقييمية"** أطروحة دكتوراه تخصص: علوم إقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف -1-، الجزائر، 2017-2018.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الجدل الدائر حول إشكالية اختبار أنظمة إدارة سعر الصرف بالاعتماد على الأدبيات والبراهين التجريبية المتوفرة، وإبراز أهم المحددات والمعايير الواجب أخذها بعين الاعتبار عند اختيار نظام

الصرف الملائم، وقد قسمت الدراسة إلى أربعة فصول.و توصلت الباحث إلى نتائج أهمها: أن نظام الصرف البديل والملائم لوضع الاقتصاد الجزائري، هو النظام الوسيط الذي يرتكز على فكرة " المرونة المحدودة" التي تسمح للبلد بالحصول على منافع العملة المستقرة نسبيا مع الحفاظ على القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، ومن الأنظمة التي يمكن اقتراحها في هذا الشأن: الربط إلى سلة عملات أو تبني نظام أسعار الصرف المتحركة، ومن التوصيات نجد العمل على تخفيف الرقابة الصارمة المفروضة على الصرف من خلال التحرير التدريجي والمضبوط لحساب رأس المال، نظرا للمساوئ التي افرزتها هذه الرقابة بتوليد بيئة مالية سلبية أضعفت من مناخ الاستثمار الأجنبي

لقد عالجت هذه الدراسات أثر سعر الصرف على وضعية الميزان التجاري في الجزائر ضمن العديد من البحوث العلمية، إلا أن معظمها ركزت على الأثر على هيكل الميزان التجاري بشكل عام بينماهذهالدراسةالمقدمة حاليا فقد تميزت عن الدراسات السابقة، كونها اختصت بدراسة اثر تقلبات سعر الصرف عن تخفيض قيمة العملة بالإضافة إلى تحليل أثر تغير سعر النفط على قيمة الميزان التجاري للفترة (2015-2021).

تاسعا: تقسيمات الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى مايلي:

الفصل الأول: عالج هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف، وقد تكون من ثلاثة مباحث أساسية حيث تم التطرق إلى مفاهيم حول سعر الصرف في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني إلى سياسات وعوامل سعر الصرف أما المبحث الثالث فقد تناول سوق الصرف الأجنبي.

الفصل الثاني: تضمن هذا الفصل الأدبيات النظرية لميزان المدفوعات والميزان التجاري، وقد تكون من ثلاثة مباحث أساسية حيث تم التطرق إلى أساسيات ميزان المدفوعات في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني إلى مفاهيم عامة للميزان التجاري أما المبحث الثالث فقد تناول الإختلال في الميزان التجاري وطرق معالجته.

الفصل الثالث: تضمن تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري في الفترة ما بين 2015-2021، وقد تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث أساسية، حيث تناول المبحث الأول سعر الصرف في الجزائر، والمبحث الثاني تناول تطور الميزان التجاري الجزائري، بينما تم التطرق في المبحث الثالث إلى أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة ما بين 2015- 2021.

عاشرا: صعوبات الدراسة:

تميزت هذه الدراسة بجملة من الصعوبات حيث تمثلت في:

1. تضارب بعض الإحصاءات التي تم التحصلعليها حول الإقتصاد الجزائري في الأرقام واختلافها من هيئة إلى أخرى وكذا من حيث الوحدة؛
2. عمق الموضوع و النقص في المراجع.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف

تمهيد

يلعب سعر الصرف دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية، حيث أنه مجمل قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، فهو يعتبر الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، عن طريق تحديد قوة العملة وأهميتها الدولية، والذي يزيد من فعاليته هو طابع العالمية الذي تتسم به أسواق الصرف التي تعتبر من أكبر الأسواق المالية في العالم.

وبالرجوع إلى النظريات والسياسات العديدة والمختلفة باختلاف أنظمة الصرف السائدة في العالم،ظهرت العديد من وجهات النظر حول تحديد أسس سعر الصرف،مخاطره والعوامل التي تؤثر فيه في ظل خضوعه لآليات سوق الصرف الأجنبي والمعاملات التي تتم داخله، والتي عملت على تحديده، وكان تركيز بعضها ينصب على توازن الميزان التجاري في ظل أنظمة الصرف المرنة، ليتحول بعد ذلك إلى منهج الأصول لسعر الصرف مع بداية السبعينات وتبني نظام التعويم المدار.

ومنه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول:مفاهيم حول سعر الصرف

المبحث الثاني:سياسات وعوامل سعر الصرف

المبحث الثالث:سوق الصرف الأجنبي

المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف

إن تزايد عملية التبادل التجاري بين الدول إستوجبت وجود نسبة تبادل بين عملتي الدولتين، أو بمفهوم مغاير وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات وهذا من أجل تقدير أسعار السلع والخدمات في كل دولة، حيث أن هذا الثمن يعبر عنه بسعر الصرف، الذي يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الدولية.

المطلب الأول ماهية سعر الصرف

لكل بلد من بلدان العالم علاقات إقتصادية ومالية متنوعة، مما أوجب من الضرورة أن يكون له سعر صرف يعبر عن تكافؤ عملته المحلية مع العملات الأخرى، ومنه سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم وأنواع سعر الصرف، إضافة إلى وظائف المتعددة.

أولا: مفهوم سعر الصرف

قدمت عدة تعاريف أكاديمية لسعر الصرف منها ما يلي:

سعر الصرف هو العملية التي بمقتضاها إستبدال العملة المحلية بالعملات الأجنبية،أي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية، والحاجة للصرف الأجنبي تقتضي معاملات تتصل بالعالم الخارجي.[1]

أيضا هو أداة ربط بين إقتصاد مفتوح وباقي إقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم هذا الأخير بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وطرق تسويقها.[2]

يقصد بسعر الصرف هو عملية تحويل عدد وحدات من عملة معينة بعدد وحدات من عملة أخرى، أي ما يوازي قيمة أو ثمن عملة معينة مقومة في شكل وحدات من عملة أخرى، وتتطلب عملية تحويل العملات لبعضها معرفة الوسائل والأساليب وكذا مختلف القوى التي تؤثر في تحديد نسب مبادلة عملات الدول المختلفة، وبالتالي معرفة معدل أو سعر العملة الوطنية بما تساويه أو تعادله من وحدات العملة الأجنبية.[3]

---

[1]- زهرة دريش، وأخرون، **دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الأسواق المالية– ماليزيا (2013–2019) نموذجا**– المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2019، ص 235، تم الإطلاع عليه يوم 2023/12/09، على الساعة 17:42، من الموقع الإكتروني:
/https://www.asjp.cerist.dz

[2]–دوحة سلمى،**أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: تجارة دولية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014–2015، ص03.

[3]– عبد الرحمان علي الجيلاني، **أنظمة أسعر الصرف وعلاقتها بالتعويم**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد04،العدد03، جامعة مصطفى إسطنبولي، الجزائر، 2015، ص07.

استنادا على التعاريف المقدمة سابقا تم استنتاج هذا التعريف الشامل:

سعر الصرف هو نسبة أو معدل يسمح لنا بمبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أخرى، أي تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية.

ثانيا: أنواع سعر الصرف

يأخذ سعر الصرف عدة أنواع يمكن توضيحها كالتالي:

1.1. **سعر الصرف الاسمي**: هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدين التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، وينقسم إلى سعر صرف رسمي، وهو المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي، وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

2.1. **سعر الصرف الحقيقي**: يعتبر سعر الصرف الحقيقي عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة، وكلما إرتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للدولة، فهو سعر الصرف الذي يأخذ بعين الإعتبار الأسعار في بلدين.[1]

3.1. **سعر الصرف الفعلي**: يعتبر على أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم،إعانات مالية،...إلخ، ويعرفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجع كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية، وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية.[2]

[1]- السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي– النظرية والسياسات**،الطبعة 01، دار الفكر ناشرون ومفكرون،عمان، الأردن، 2011، ص117.

[2]- محمد بريري أمين، **الإختبار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر،2011، ص26.

4.1. سعر الصرف الفعلي الحقيقي: الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسطة لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر دلالة ملائمة على تنافسية البلد إتجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل الإسمي على التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.[1]

5.1. سعر الصرف التوازني: هو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الإقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الإقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وبالتالي هو سعر الصرف الذي يسود في بيئة إقتصادية غير مختلة إذن يقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة ولكمية المعروضة من إحدى المعاملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية.

وبذلك نجد أن سعر الصرف التوازني مثل سعر التوازني لأي سلعة من السلعة المتداولة في الأسواق الحرة حالة المنافسة الكاملة ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات ويتوقف سعر الصرف المتوازن على بعض المتغيرات النقدية منها:

- معدل نمو الدخل؛
- معدل التغير في سعر الفائدة ؛
- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي ؛[2]

ثالثا: وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بعدة وظائف، تختلف كل وظيفة عن الأخرى بإختلاف الغرض منه:

1.1. **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المتعاملون الاقتصاديون على سعر الصرف بغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار نفس السلعة في السوق الأجنبية، وهكذا يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية العالمية؛

[1]- زهير سعيدي، **نموذج قياسي لاختبار نظرية تعادل القوى الشرائية في تحديد سعر الصرف دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال فترة (1990-2006)**، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص: جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2008-2009، ص04.

[2]- عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، الطبعة 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص05.

2.1. وظيفة تطورية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، حيث يمكن الاعتماد على سعر الصرف ملائم لكبح واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة؛

3.1. وظيفة توزيعية: حيث يمارس سعر الصرف هذه الوظيفة على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.[1]

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف

تلعب حركة المعاملات الدولية دورا كبيرا في تحديد مسار العملة بالتنسيق مع واقع نظام الصرف المعمول به ويمكن تفصيلها على النحو التالي:

أولا: نظام الصرف الثابت

يعرف على أنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف وذلك عن طريق مراقبة دخول وخروج العملات الأجنبية، إذا يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية أخرى وهذا إذا كانت معظم معاملاتها التجارية تتم مع دولة هذه العملة أو تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية، وهذا عندما تكون معاملاتها التجارية مع مجموعة من الدول، والخيار الثاني يسمح بتفادي نتائج التقلبات التي تخضع لها العملة الأجنبية الواحدة.

والدول تعتمد هذا النظام عندما لا يمكنها الوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي عن طريق تحرير سعر الصرف ويضم هذا النظام نوعين من الأنظمة الفرعية:

1.1. **نظام قاعدة الذهب:** هو نظام يقوم على وجود علاقة ثابتة بين كمية الذهب التي في حوزة السلطات النقدية وكمية المعروض النقدي في هذه الدول وقد عرف هذا النظام هو الآخر شكلين فرضتهما خصوصيات المراحل التاريخية المتعاقبة هما المسكوكات الذهبية والسبائك الذهبية.

[1]- أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات**، الطبعة 01، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،2013، ص26.

1.2. **نظام الصرف القابل للتعديل:** في ظل هذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف مع إمكانية تعديله وفق حالات ميزان المدفوعات وهذا بعد استشارة صندوق النقد الدولي ويتميز بخصائص معينة.[1]

ثانيا: نظام سعر صرف عائم

يتحد هنا سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية نتيجة لتفاعلات قوى العرض والطلب من العملة الوطنية والأجنبية، حيث يكون الطلب المحلي على العملة الأجنبية مشتق من الطلب المحلي على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، ولعكس صحيح، فإذا ساد في سوق الصرف الأجنبي أي سعر أعلى من السعر التوازني، فإن هناك عرضا متزايدا للعملة الأجنبية سيؤدي على تخفيض السعر إلى السعر التوازني، وهو ما يسمى بالتكيف التلقائي للسوق، حيث تعتمد تكيفات أسعر الصرف للعملات الأجنبية على مرونات الطلب المحلي على المستوردات الأجنبية ومرونات الطلب الأجنبي على السلع المحلية.[2]

ثالثا: أنواع نظام الصرف العائم: ويتخذ هذا النظام أنواع متعددة من الأنظمة نذكر منها:

1.1. نظام سعر الصرف العائم المدار: يقوم هذا النظام على أساس إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف، وفي نفس الوقت تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعا وشراء للعملات الأجنبية من أجل تفادي التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها وتحقيق صالح وطني على حساب البلد الآخر" يطبق هذا النظام عندما تحدث تغيرات في العرض والطلب على العملة الأجنبية "، ويسمى هذا النظام بتعويم الغير النظيف.

2.1. نظام سعر الصرف العائم الحر: يعرف أيضا بالتعويم المستقل، يتم في هذه الحالة تحديد سعر الصرف عملة بلد ما في سوق الصرف حرة باستمرار، حيث يتغير سعر الصرف يوميا في السوق الصرف حسب تقلبات العرض والطلب ويكون تدخل البنك المركزي نادرا، وبالتالي فإن هذا النظام مطبق عندما يحدث

---

[1]- مولاي بوعلام، **سياسات سعر الصرف في الجزائر – دراسة قياسية في الفترة (1990–2003)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: لإقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص07.

[2]- كيداني سيدي أحمد، قاسم محمد فؤاد، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي لمجموعة من الدول ال MENAبإستعمال معطيات Panél وتقنية شعاع الإنحدار الذاتي " VAR"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 02، العدد 01، الجزائر، 2013، ص115.

تغيرات في العرض والطلب على العملة الأجنبية، بحيث تطرأ عليه تحركات واسعة تفوق التغيير الحاصل في مستويات الأسعار النسبية الوطنية، كما يتأثر بالاضطرابات المفاجئة على الميزان التجاري.[1]

3.1. نظام سعر الصرف الوسيطي (المختلط): وفق هذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا بحدود معينة في كلا الاتجاهين وبالتالي فإن هذه الأنظمة لأسعار الصرف تتوسط نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف الحر أو المرن، فهي لا تمتاز بالجمود كما في أنظمة سعر الصرف الثابتة وأيضا لا يسمح لسعر الصرف بالتذبذب بشكل كبير مما يؤدي إلى عدم إستقرار حجم التجارة الوطنية.

وبالتالي نستنتج أن هذا النظام عبارة عن مزيج بين نظامين (الثابت والمرن)، فهو يأخذ الإستقرار من الأنظمة الثابتة وإستقلالية السياسة النقدية من الأنظمة المرنة، ويعتبر أحسن نظام وذلك لإعطائه فرصا معتبرة لإقتصاد البلد من أجل مواجهة الصدمات الخارجية والتي تضم عناصر ثابتة وعناصر مرنة ويتمثل هذا النظام في ثلاث أنظمة رئيسية.[2]

ومن أنواعه:

أ. **نظام هوامش سعر الصرف** :

حيث ينقسم هذا النظام إلى:

- **نظام الزحف الموسع**: يتناسب هذا النظام مع ظروف الاقتصاديات الناشئة ومع بعض الدول النامية التي تتسم بوجود قطاع مصرفي قوي وإنظباط في سياستها الاقتصادية الكلية، ويتحدد سعر الصرف في إطار واسع يسمح له بالتحرك، فيه حدين تتوسطهم قيمة تركيزية لا يسمح بتغيرها، محددة مسبقا عند معدل ثابت وفي أغلب الأحيان تتراوح هذه الحدود بين – 15 % و+15 % حول السعر المركزي، مما يتيح درجة مناسبة من المرونة.
- **نظام الزحف الضيق**: يتناسب هذا نظام الزحف الضيق مع الدول النامية ذات الروابط المحددة بالأسواق العالمية والتي تتمتع بقوة تنوع إنتاجها وتجارتها وكذلك التي تعاني من ضعف في

[1]- ماهر كنج شكري، مروان عوض، **العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظر والتطبيق**، ، دار حامد، الطبعة01، عمان، الأردن، 2004، ص208.

[2]- قليل زينب، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي– دراسة قياسية على مجموعة من الدول النامية بإستخدام بيانات بانل في الفترة من 1970–2013**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية، جامعة تلمسان،2016، ص18.

مصداقية وإنظباط النظام النقدي، ويتحدد سعر الصرف في هذا المجال في إطار نطاق ضيق المدى حول قيمة مركزية ثابتة معلنة مسبقا، علما بأن هذه القيمة تعدل بشكل دوري وتعتمد قاعدة التعديل على الفرق بين معدل التضخم المستهدف والمتوقع عند الشركاء التجاريين، والهدف من هذه التعديلات الدورية هو الحفاظ على كفاءة النظام وتنافسية سعر الصرف، إذا يتوفر هذا النظام على عنصر المصداقية من خلال الإعلان الرسمي على سعر مركزي الذي يتوسط النطاق.

- **نظام الربط الزاحف داخل النطاق**: يكون في هذا النظام سعر الصرف الإسمي المعلن ثابت، لكن يسمح البنك المركزي بتحركه حول معدله الرسمي في نطاق ضيق، وطبقا لهذا النظام، تحدد السلطات النقدية في البداية سعر الصرف وتستخدم إحتياطي النقد الأجنبي بشدة في سوق العملات الأجنبية لإحتواء التقلبات داخل نطاق (1%-و+1%) ولكن بعد مرور الوقت وتغير الظروف بشدة في سوق أسعار الصرف تصدر السلطات قرارا بتعديل سعر الصرف، فإذا زاد الطلب على العملة الأجنبية عن عرضها تتخذ قرارا بالتخفيض بنسبة معينة مع الإحتفاظ بالسعر الجديد مربوطا في حدود النطاق (1%-و+1%)، أما إذا زاد العرض عن الطلب تعمل على رفع سعر الصرف بنسبة ما مع الإحتفاظ بالسعر الجديد مربوطا في حدود نفس النطاق.

ب. **نظام الربط بسلة من العملات**: إن أهم ما يعبر عليه هذا النظام مراعاته للآثار المباشرة لتقلبات أسعار الصرف في البلد من أجل مواجهة عملات شركائه التجاريين الثنائيين في التجارة والآثار غير المباشر لتحركات العملات في البلدان الأخرى على قدرته التنافسية في الأسواق.[1]

المطلب الثالث: نظريات سعر الصرف

تعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت إختلافات أسعار الصرف بين الدول ولكن تبقى لكل منها فرضيات ومتطلبات تختلف عن الأخرى، ومن أهمها نجد:

أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية

[1]- بداوي شهيناز، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الدول النامية- دراسة قياسية بإستخدام بيانات بائل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015. ص22.

ظهرت هذه النظرية عندما أثير التساؤل عن كيفية تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها ما أدى إلى حدوث إضرابات شديدة في أسعار الصرف.

والفكرة الرئيسية لهذه النظرية: في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي.[1]

و تعود فكرتها إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كسل، الذي حاول أن يبحث على أسس جديدة لتقييم سعر كل عملة بالنسبة لأخرى بخلاف قاعدة الذهب، وتوصل إلى " نظرية تعادل القوة الشرائية" والتي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عمليتين تتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعامل.[2]

ومنه هذه النظرية إن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية خارجه، وبالتالي سعر الصرف الخارجي تحدده الأسعار الداخلية.

ثانيا: نظرية تعادل أسعار الفائدة

هذه النظرية تركز على أبعاد سعر الفائدة في تحديد سعر الصرف وذلك من خلال الفجوة بين سعر الفائدة الداخلي الخارجي ويحتوي هذا الفرع على جوهر النظرية والإنتقادات الموجهة لها.

يتم إشتقاق العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة من خلال النظر في مسألة أسعار الصرف الآجلة، وتنطبق هذه العلاقة على افتراض وجود عمليتين لأنها توضح الفرق في أسعار الفائدة في مركز التوازن، سعر الصرف بين هاتين العملتين يساوي الفرق بين سعر الصرف المحسوب وهذا يبين أن سعر الصرف يعتمد على الفرق بين سعر الفائدة المحلي وباقي أسعار الفائدة الأجنبية، أي أنه كلما كل ما ارتفع سعر الفائدة المحلي مقارنة بأسعار الفائدة الأجنبية ارتفع معدل الصرف أي أن العلاقة طردية بين سعر الصرف ومعدلات الفائدة المحلية.

ومن انتقادات هذه النظرية نجد:

---

[1]- نوفل بعلول، **أثرنظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري – دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،2017-2018 ،ص 33.

[2]- شعيب بونوة، خياط رحيمة، **سياسة سعر الصرف بالجزائر – نمذجة قياسية للدينار الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، المجلد 03،العدد 01، الجزائر،2011،ص124.

أ. من الممكن أن تؤدي هذه النظرية إلى وجود عوائق في تحركات رؤوس الأموال كالرقابة على الصرف؛

ب. معدلات الفائدة لا تمثل إلا عاملا من العوامل الموجهة لسلوك المحكمين؛

ج. المضاربة قد تؤدي لحدوث آثار تذبذبية.[1]

ثالثا: نظرية ميزان المدفوعات

هذه النظرية تقوم على أساس أن سعر صرف عملة دولية ما يتم تحديده على أساس حالة ميزان مدفوعاتها، فإذا تحقق ميزان المدفوعات عجزا بمعنى رصيدا سالبان وهو ما يدل على زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية، مما ينتج عنه إنخفاض في قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضا، أي رصيد موجب، فهذا يعني ارتفاع الطلب على العملة المحلية، الشئ لذي يؤدي إلى إرتفاع قيمتها الخارجية.

حيث أن البعض يستدل على صحة هذه الفرضية من خلال تجربة ألمانيا مع المارك خلال الحرب العالمية الأولى، بحيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها وارتفاعها،فإن العملة الأمامية لم تتأثرن ولم تعرف قيمتها الخارجية الانخفاض، والسبب في ذلك هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات، الذي مكن ألمانيا من عدم اللجوء إلى الواردات.

من جهة أخرى نرى أن هذه النظرية تتميز بالتعقيد، كما أنها تأخذ بعين الإعتبار الأرقام القياسية النسبية، كمحدد هام لتفسير حركة التجارة في الأجل الطويل.[2]

رابعا: نظرية كفاءة السوق

السوق الكفء هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الإقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، معدل تضخم،...إلخ.حيث أن في السوق الكفء نجد:

أ. كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآتي على أسعار الصرف الآنية والآجلة؛

ب. تكاليف المعاملات ضعيفة؛

ج. تغيرات أسعار الصرف عشوائية؛

---

[1]- لاوين فاضل سليمان، **أثر سعر الصرف على ميزان التجاري في العراق لمدة 2004-2004**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والإدارية ، تخصص : إقتصاد، جامعة الشرق الأدنى، معهد الدراسات العليا، العراق، 2021، ص10.

[2]- المراحي البشير، **تحليل محددات سعر الصرف الدينار الجزائري (المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج 1994-2010)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: إقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر، 2016، ص48.

وهذا ما أدي إلى ظهور النتائج التالية:

أ. التسعيرة الآجلة يمكن إعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآتي(نقد)؛

ب. لا يمكن لأي مضارب أن يحقق بإستمرار مكاسب.

خامسا: نظرية كمية النقود

إن المحتوى الأساسي لهذه النظرية يتخلص في أن الزيادة في كمية النقود، تؤدي إلى إرتفاع الأسعار في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بالسلع المحلية بعد إرتفاع أسعارها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيمة الواردات وإنخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات، وبالتالي إرتفاع سعر الصرف في حالة تحديده وحصول العكس في حالة إنخفاض كمية النقود.[1]

سادسا: نظرية التعديل الزائد لسعر الصرف

قام **R.Durnbush** بتطوير هذه النظرية سنة 1976 والتي تسمي التفاعل الزائد لسعر الصرف أو تجاوز الهدف والتي تبين بأن الأسعار في سوق السلع والخدمات جامدة بالنسبة للأسعار في الأسواق المالية (سعر الصرف، سعر الفائدة).

حيث أنه عندما نقوم بفرض في دولة صدمة نقدية غير معروفة مسبقا ناجمة عن زيادة في الكتلة النقدية ستؤدي إلى تخفيض مهم في سعر الصرف مما يوجب تحديد سعر الصرف التوازني الجديد، فإنه بعد فترة وبطريقة متزايدة يعود سعر الصرف إلى مستوى التوازن الحر وهذا ما نسميه بالتفاعل الزائد لسعر الصرف.

هذا النموذج يطرح تساؤلات حول تفسير التغيرات في سعر الصرف، فهو يشرح هذه التفاعلات معتبرا أن المتعاملين يسبقون تطور السياسة النقدية وعلى هذا فالمتعاملون يمكنهم التحكم في سلوكهم الذي يقلص من أهمية ظاهرة التفاعل الزائد.[2]

[1]-سهير محمد السيد حسن، **النقود والتوازن الاقتصادي**، الطبعة 01، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص196-197.

[2]- زهر الدين جدواني، مرجع سابق الذكر، ص12.

المبحث الثاني: سياسات وعوامل سعر الصرف

تتعلق سياسات صرف العملة لكل دولة بالتدخلات والقرارات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، حيث يمكن أن تشمل هذه السياسات تغيير أسعار الفائدة أو شراء أو بيع العملة الأجنبية، في حين أن هذه الأخيرة تخضع لمجموعة من العوامل التي تؤثر على قيمتها، فبعض هذه العوامل تشمل المعروض والطلب على العملة...إلخ.وفيما يلي سيتم التطرق لأهم العوامل المؤثرة على سعر الصرف وسياساته ومخاطره.

المطلب الأول: سياسات سعر الصرف

تتميز سياسات أسعار الصرف بأنها من أهم الآليات الفعالة لحماية الاقتصاد المحلي لأي دولة من الصدمات الخارجية والداخلية،حيث أنها تعد جزءا من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار الأسعار والتوازن الخارجي، وهي من أهم السياسات التي تلجأ إليها السلطة النقدية لكل دولة.

أولا: سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة

رفع القيمة الخارجية هي سياسة يعتمدها البنك المركزي مما يؤدي إلى زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية عن طريق التدخل المستمر في السوق عن طريق بيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية، وتكون عملة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي أكبر من سعرها في السوق الحر، حيث لا يعكس السعر الرسمي التوازني الذي يحدد عن عجز ميزان المدفوعات.[1]

ومن أسباب رفع القيمة الخارجية للعملة نجد:[2]

أ. وجود فائض في ميزان المدفوعات ومن أجل التخلص من هذا الفائض، حيث أن السلطات العامة تقوم بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض، مما يؤدي بدوره إلى إرتفاع التضخم وبالتالي تزايد الواردات مقابل إنخفاض الصادرات، وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات؛

ب. بهدف معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة إستراتجية؛

ج. من أجل تدعيم العملات الأجنبية الأخرى؛

[1]- ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الإقتصادية– التحليل الإقتصادي الكلي**،الطبعة02 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص289.

[2]- لاوين فاضل سليمان،مرجع سابق الذكر،ص83.

د. إنخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد الذي قام برفع عملته وذلك بسبب إنخفاض الصادرات وزيادة الواردات.

ثانيا: سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية بالنسبة للعملة الوطنية

يعتبر تخفيض قيمة العملة إجراء تلجأ إليه السلطات النقدية في الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك بتقليص ما تمثله العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية للعملة الأجنبية، أي رفع سعر الصرف الأجنبي ويفرق بين مفهوم تخفيض قيمة العملة، وهو تصرف إداري يتم بقرار تتخذه السلطات النقدية بناء على سياسة مقصودة من أجل تحقيق أهداف معينة،ويتعلق التخفيض بالمعاملات في سوق الصرف الأجنبي فقط. [1]

وتكمن الفكرة الأساسية لتخفيض الدولة لسعر صرف عملتها في علاج العجز في ميزان المدفوعات كما يهدف التخفيض إلى زيادة دخول بعض الفئات المنتجة عن طريق تسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الأجنبية أو حماية بعض الصناعات المحلية، ومن أسباب تطبيق هذه السياسة نجد:

أ. معالجة العجز في ميزان المدفوعات؛

ب. زيادة دخول المنتجين المحليين؛

ج. تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والموازي قصد تقليل المضاربة على العملات الأجنبية؛

د. معالجة البطالة؛

هـ. تنشيط القطاعات التصديرية.[2]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

تعددت العوامل التي تؤدي إلى تغيرات شاسعة في الأسعار التقاطعية للعملات، والناتجة عن إختلاف النظم التي بمقتضاها يتم تحديد أسعار صرف تلك العملات، فضلا عن تغير الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية للبلدان المعنية ومن هذه العوامل نجد:

أولا: ظروف السوق: إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار الصرف، وتجاوب سوق الصرف لمعلومة معينة يختلف عن تجاوبه لمعلومة أخرى، فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة.

[1]- عبد الرحمان علي الجيلاني، مرجع سابق الذكر، ص14.

[2]- عبد الرحمان علي الجيلاني ، مرجع سابق الذكر، ص21.

ثانيا: خبرة المتعاملين وأوضاعهم: إن أسعار صرف العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات، وتعكس خبرة المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي إتجاه حركة الأسعار، كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار الصرف.

ثالثا: الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة: يتحدد سعر الصرف نتيجة لقوى السوق أي قوى العرض والطلب، وبالتالي فإن الكميات سواء كانت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات.[1]

رابعا: معدل التضخم: في أغلب الأحيان نجد أن إرتفاع مستوى أسعار السلع في دولة معينة مقارنة بأسعار السلع في الدول الأخرى يتطلب إجراءات مالية أو نقدية لهذه الدولة، في حين أن في غياب هذا يستوجب تخفيض عملة تلك الدولة، ويحدث العكس لو أنها تتمتع بمستوى أسعار أقل من الدول الأخرى فذلك يحتاج إلى إعادة تقييم إذا ما واجهت أية دولة ظروف الكساد والكساد التضخمي، فمن المغري لها أن تجعل أسعارها متدنية لعملتها ومنافسة من خلال تخفيض عملتها مقابل عملات الدول الأخرى، وبهذا الإجراء فإنها تحفز الدول الأخرى على زيادة واردتها، أي أن الدولة التي تخفض عملتها تزيد صادراتها.

خامسا: السياسات الضريبية: هي مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي والتي تتعلق أساسا بتنظيم حصيلة الضرائب في الاقتصاد من أجل تغطية نفقات التدخلات العمومية التأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حسب إدارة الدولة من جهة ثانية.[2]

سادسا: سعر الخصم: يؤثر هذا الأخير عن طريق تأثيره على سعر الفائدة، إذا أن زيادة سعر الخصم تؤدي على زيادة سعر الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية داخل الدولة، مما يؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على عملة الدولة ومن ثم إرتفاع سعر الصرف لهذه العملة. ويحدث العكس في حالة إنخفاض سعر الخصم حيث ينتهي الأمر إلى إنخفاض سعر الصرف، وهو ما يبين وجود علاقة طردية بين سعر الخصم وسعر الصرف.[3]

إضافة إلى عوامل أخرى منها: الدخل، عن طريق التغيرات في مستويات الدخول المحلية والدخول الأجنبية و نشاط البنوك المركزية، الإظطرابات والحروب...إلخ

---

[1]- أويابة صالح، **أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الإقتصادي- دراسة حالة الجزائر 1990-2009**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: التجارة الدولية،المركز الجامعي غرداية، الجزائر ، 2010-2011، ص20.

[2]- المرسي السيد حجازي، **النظم الضريبية**، الطبعة 02، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 08.

[3]- عبد العزيز برنة، **تقلبات أسعار الصرف وإنعكاساتها على الميزان التجاري- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)-** ،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصدية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مربحان ورقلة، الجزائر، 2015-2016، ص18.

المطلب الثالث: مخاطر سعر الصرف

إثر إنهيار نظام " بريتونوودز " عانت كافة الدول في العالم من آثار التقلبات الحادة في سعر صرف عملات التقييم على المستوى الدولي، حيث كانت معظم الدول تتبنى معظم الدول الكبرى نظام سعر الصرف العائم، الذي تتميز أسعار الصرف في ظله بتقلباتها المستمرة وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية.

أولا: مفهوم مخاطر سعر الصرف

لمخاطر سعر الصرف عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

عرفت مخاطر سعر الصرف بأنها: " المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات".[1]

ويعرف أيضا أنه : " التعرض إلى خسارة أو ضرر ناتج عن احتمالية وقوع بعض الأحداث غير المرغوب فيها، وتمثل مخاطرة سعر الصرف درجة التقلب في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى أو إلى العملة المرجعية ".[2]

أيضا عرفت على أنها: " مخاطر الخسارة المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف، وتعني هذه المخاطرة الخسائر المحتملة التي تتعرض إليها الشركة جراء تغيرات تكافؤ الصرف بين العملة النقدية المحلية، عموما العملة الأساسية والعملات النقدية الأجنبية".[3]

ثانيا: أنواع مخاطر سعر الصرف

إختلف مخاطر سعر الصرف حيث يمكن أن نميز بين المخاطر الناتجة عن المعاملات والمخاطر الناتجة عن الدمج والمخاطر الإقتصادية وهي كالتالي:

أ. **مخاطر العملة الإقتصادي:** هذا الخطر نتيجة التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية، ولها تأثير شامل فيما يتعلق بالعملة التي يتم تقديم عرض السعر بها أو البيع بها

ب. **مخاطر المتاجرة:** يحدث هذا الخطر في حالة إرتفاع أو إنخفاض في قيمة العملة التي يتم بها البيع أو الشراء بها، فإذا إرتفعت قيمة عملة البلد المستورد يعود هذا على المصدر بالربح، وتحدث مخاطر

---

[1]- طارق حماد عبد العال، **إدارة المخاطر**، الطبعة 01، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003،ص206.

[2]- اعتصام جابر الشركجي، محمد علي إبراهيم العامرين،**إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي بإستخدام أدوات التحوط المالي دراسة تحليلية تطبيقية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد08، العدد23، 2013،ص24.

[3]- بوشمال محمد، **أثر سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 2016/1990**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: دراسات إقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019-2020، ص20.

التجارة إما بسبب أن العملة التي تم بموجبها تقديم الأسعار هي غير تلك التي تم حساب التكلفة بها، أو لأن سعر الصرف المستقبلي الذي إستخدم وقت إتخاذ قرار التسعيرة قد تغير بسبب مرور الوقت بين قرار التسعير وقرار تحويل عوائد البيع إلى العملة التي حسبت التكلفة على أساسها.[1]

ج. **المخاطر المالية (مخاطر تقلبات أسعار العملة)**: أسعار العملات تتغير يوميا بحوالي 1% عندما تكون الأسواق هادئة ومستقرة ولكن ينقلب الوضع لتصل نسبة التغير في الأسواق المالية يوميا إلى نسب مرتفعة، وعادة ما تكون البنوك لديها مراكز مفتوحة مكشوفة في سوق العملات الأجنبية وكلما كانت هذه المراكز كبيرة كلما كانت نسبة المخاطر كبيرة.

د. **مخاطر العمليات (التشغيل)**: تعتبر مخاطر التشغيل من المستجدات في عالم إدارة المخاطر الحديثة، وهي تعني الخسارة الناتجة عن الفشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة، يشمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للمؤسسة، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالمؤسسة إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغير، وتشمل مخاطر العمليات مايلي: الإحتيال المالي (الإختلاس)، التزوير، تزييف العملات، السرقة والسطو،...إلخ.[2]

بالإضافة إلى مخاطر أخرى: تمثلت في مخاطر صرف التجميع (توحيد الحسابات)، مخاطر الصرف الاقتصادية، مخاطر صرف العملات، مخاطر التمويل، مخاطر النماذج، ...إلخ.

ثالثا: أهمية إدارة مخاطر سعر الصرف

لعل من أهم دواعي الاهتمام بتسيير أو إدارة مخاطر الصرف مايلي:

أ. بروز أنماط جديدة للتجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية ؛

ب. بلدان العالم الثالث واندماجها في المنظومة الاقتصادية الدولية (ظاهرة التدويل) في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة والعمل في بيئة اقتصادية دولية تعتمد على الآليات النقدية الخاصة؛

ج. تقلبات أسعار الصرف يمكن أن تؤثر على النتائج المالية للمؤسسات دولية النشاط وعلى نقديتها الجاهزة؛

[1]- كيفاني شهيدة، عائشة بلحرش، **إستراتجية إدارة مخاطر سعر الصرف**، مجلة الإقتصاد والإدارة، المجلد 18، العدد02، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2020، ص169.

[2]- بوشمال محمد، مرجع سابق الذكر، ص22.

د. تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات مرتبط بمدى التحكم في خطر الصرف وإدارته بفعالية وكفاءة.[1]

المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي

إن سعر الصرف لا يمكن أن يتجسد في الفراغ إلا إذا كان هناك فضاء تباع فيه العملات الأجنبية، حيث أن جميع المبادلات الحاصلة بين العملات أو الودائع تجرى في سوق الصرف الذي يعتبر أكبر سوق مالي عالمي يعمل على أساس العرض والطلب، فيه يتم شراء وبيع العملات بأسعار متغيرة. وهذا المبحث سوف يتم التطرق لكل ما يخص هذا الأخير.

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرفووظائفه

نظرا لأهمية سوق الصرف الأجنبي في نجاح وتوسيع المبادلات التجارية الخارجية سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم المفاهيم المتعلقة به.

أولا: مفهوم سوق الصرف الأجنبي

يقصد بسوق الصرف الأسواق التي تجرى فيها عمليات تبادل العملات المعتمدة للتحويل من خلال ترتيبات مؤسسية، تتم عن طريقها المشتريات والمبيعات عند وجود طلب وعرض مشتقين لهذه العملات.[2]

يمكن تعريفه أيضا بأنه سوق نقدي لا يتوقف، حيث يتم المتاجرة في العملات العالمية في المعتاد من خلال سماسرة، ويتم شراء وبيع العملات الأجنبية بشكل دائم وفي أن واحد من خلال الأسواق المحلية والعالمية وتزداد إستثمارات التجار أو تقل في قيمتها حسب تحركات العملة.[3]

أيضا يعرف على أنه يعبر سعر الصرف عن سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين،فاحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها، فهو عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.[4]

---

[1]- عبد الحق بوعتروس، **أهمية إدارة مخاطر الصرف– حالة البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال**، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإقتصادية، العدد 12، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،1999، ص 112-113.

[2]- هوشيار معروف، **الإستثمارات والأسواق المالية**،الطبعة 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2003، ص200.

[3]-زيان عادل،**إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط البلدان الناشئة**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 الباز، سطيف، الجزائر، 2016-2017، ص23.

[4]- عادل أحمد حشيش مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**،الطبعة 01، منشورات الحلب الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص176.

ثانيا: وظائف سوق الصرف

1. **تحويل القوة الشرائية:** يمثل الدور الرئيسي لسوق الصرف الأجنبي في تحويل القوة الشرائية من عملة إلى أخرى، وتتم عملية التحويل وفق ما هو متفق عليه بين أطراف التبادل، وذلك من خلال تسوية المدفوعات الدولية وتسهيلها والتي تكون ناجمة عن المعاملات الجارية والرأسمالية، لتسوية الحقوق المدنية والدائنة في أن واحد.
2. **توفير التسهيلات لتجنب المخاطر الناجمة عن التغيرات في أسعار الصرف:** عمليات التصدير والإستراد عادة ما تشمل مدة إنتظار، وأدنى تغير في سعر الصرف سيعرض المصدرين والمستوردين إلى خسارات، وسوق الصرف الأجنبي عبارة عن جهاز مؤمن لحماية المصدرين والمستوردين من خسارات ممكنة نتيجة تقلبات الصرف.[1]
3. **تحديد أسعار صرف العملات المختلفة:** سوق الصرف الأجنبي كغيره من الأسواق فإنه يسمح بتحديد السعر التوازني للعملات المختلفة من خلال مقابلة العرض والطلب، حيث يجب في هذا الإطار التنبيه إلى أن معظم العملات تسعر مقابل الدولار الأمريكي، وأسعار الصرف خارج الدولار يتم الحصول عليها عن طريق الأسعار المتقابلة.
4. **توفير الائتمان:** بهدف تحفيز التصدير ظهرت العديد من التقنيات لتمويل المهلة التي يمنحها المصدر للمستورد لتسوية كافة مستحقاته، وكل هذه التقنيات تستخدم سوق الصرف للحصول على الأموال اللازمة، فعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر قرض المشتري، قرض المرد وتقنية تعبئة الديون الناشئة عن التصدير.[2]

المطلب الثاني: تنظيم أسواق الصرف

يتكون أي سوق لأية عملة من مجموعة من المراكز التي تباع فيها العملات كالدولار مثلا تمثلت مراكزه في لندن، باريس، طوكيو...إلخ، وعادة ما تكون جميع هذه المراكز على اتصال مباشر ودائم مع بعضها البعض من خلال شبكة الإتصالات والمعلومات الدولية.

الفرع الأول: المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي

[1]- هوشيار معروف، مرجع سابق الذكر، ص206.

[2]- https://laboratoires.univ-alger3.dz/

أسعار الصرف تتحدد بتدخل مجموعة من الأعوان الاقتصادية في سوق الصرف، وذلك من خلال مجموعة من العمليات المتمثلة في البيع والشراء للعملات الأجنبية، ومن أهمهم نجد:

أولا: البنك المركزي: تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف لتنفيذ سياسة نقدية معينة، فهي تراقب تطور أسعار الصرف في هذا السوق ويكون ذلك بانتظام.

حيث أنه في نظام الصرف الثابت تتدخل البنوك المركزية عندما يصل سعر الصرف الحر فهي لا تتدخل ويكون لها كذلك بعض التدخلات في أنظمة الصرف المتوسطة بين أنظمة سعر الصرف الثابت والحر.

ويمكن للبنك المركزي أن يؤثر في سعر الصرف من خلال:

- تغير الأسعار النسبية للأصول المحلية والجنبية،حيث تقوم السلطات النقدية بإعتراض شراء المواطنين للعملات الأجنبية عن طريق شراءها للسندات المحلية؛
- عن طريق التوقعات، بما أن المتعاملين يعتقدون أن السلطات النقدية لديها معلومات أكثر من تلك التي بحوزتهم حول أسواق الصرف، فإنهم مباشرة بعد شعورهم بتدخلها في الأسواق يقومون بتعديل توقعاتهم حول سعر الصرف، وفقا لإتجاه تدخل الحكومة فإذا كان التدخل في شكل شراء للعملة فإن سعر الصرف ينخفض.

ثانيا: البنوك التجارية: يظهر دورهاوهي تقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية للمستخدمين التقليدين وتعمل كبيوت مقاصة بين البائعين والمشترين للصرف، فهي تقوم أيضا بتنفيذ أوامر الشراء والبيع لعملائها، كما أنها تبيع وتشتري العملات لصالحها الخاص، وتتعامل أيضا مع بعضها البعض لتسوية معاملات زبائنها.

ثالثا: سماسرة الصرف الأجنبي:يقومون بدور الوسيط بين الأطراف البائعة و المشترية للصرف الأجنبي ، و يعتمدون على ممارستهم و خبرتهم و معرفتهم بظروف السوق و حجم المخاطر التي تنجم عن عمليات الصرف ، حيث يقومون بتجميع أوامر الشراء و البيع للعملات لصالح بنوك أو متعاملين آخرين ، كما يقومون بضمان الاتصال بين البنوك و إعطاء التسعيرة المعمول بها لعملية البيع و الشراء دون الإفصاح عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملة و يتولى هؤلاء مهمة ترتيب صفقات العملات عن طريق مؤسسات سمسرة مرخصة تتولى هذه العملية .[1]

[1]- بغداد زيان،**تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير مدرسة دكتوراه، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص34.

رابعا: المستخدمون التقليديون: ويتمثل هؤلاء المستخدمين في: المستوردين، المصدرين، السياح، المستثمرين الذين يستبدلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية نظير معاملاتهم الأجنبية، بالإضافة إلى المضاربين من أفراد ومديرين ماليين للشركات الذين يتاجرون في العملات الأجنبية من أجل تحقيق أرباح قصيرة الأجل، و هؤلاء هم الطالبونوالعارضون المباشرون للعملات الأجنبية، أي يعملون على تقديم أوامر البيع و الشراء إلى البنوك التجارية.[1]

الفرع الثاني: أسس التعامل في أسواق الصرف

داخل أسواق العملات الأجنبية يتم التعامل خلال أيام الأسبوع ماعادا يومي السبت والأحد، خلال ثمانية ساعات في اليوم، أما بالنسبة للغة المستعملة في أسواق العملات الأجنبية هي اللغة الإنجليزية إلا أحيانا يمكن إستعمال اللغة الفرنسية لإستبدال بعض المصطلحات.

ومن أجل تجنب الخسائر التي قد تنتج من عمليات السوق فإنه على المتعاملين أن يحرصوا على تطبيق أسس وقواعد التعامل في أسواق الصرف والمتمثلة في:[2]

- إنهاء العملية والإتفاق على السعر بسرعة، حيث أن تأخير في تنفيذها قد يسبب بعض الخسائر للأطراف المتعاملة فيه؛
- وجوب بقاء المتعاملون على معرفة بكل تقلبات الأسعار وظروف السوق، حتى يكون بمقدرتهم إجراء التعديلات المستمرة للأسعار وفق متطلبات السوق؛
- أن يوسع المتعاملون الهامش بين سعري الشراء والبيع وخاصة في أيام التذبذب الشديد في أسعار العملات؛
- إعطاء المتعاملين أسعار ملزمة لا يعني إلتزامها بأية مبالغ تفرض عليهم إذا كانت تقل أو تزيد عن الحدود المتعارف عليها لكل عملية منفردة؛
- يقدم المتعاملون الأسعار للإعلام فقط، مع عدم الإلتزام بها إلا بعد التأكد من رغبة الطرف المقابل في إجراء عمليات مؤكدة ويجب التعامل بسرعة كبيرة؛
- وجود قانون غير مكتوب في السوق ينص على أنه إذا تم الإتفاق على سعر معين فإن هذا السعر يكون ملزما ولا يمكن التراجع عنه.

[1]- دوحة سلمى، مرجع سابق الذكر، ص63.

[2]- شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة03، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،2015، ص122.

- التعامل غالبا في السوق من خلال الوسطاء فيه، حيث تقوم البنوك بتسمية أسعارها في السوق وتقدمها للوسطاء ليقوموا بدورهم بالبحث عن الأطراف المقابلة التي ترغب في التعامل على أساس هذه الصفقة.

المطلب الثالث: المعاملات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي

هناك عدة معاملات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي، وهي تختلف من نوع إلى أخرن ويمكن التعرف عليها من خلال ضمها إلى الأسواق التي تنتمي إليها.

1. **العمليات التي تتم في أسواق الصرف العاجلة:** تتم هذه العمليات في أسواق الصرف العاجلة أين يتم التعامل بسعر الصرف العاجل أو السائد آنذاك ويمكن ذكرها فيما يلي:

1.1. **التحكيم أو المراجحة:** سعر أي عملة معينة مقارنة بعملة أخرى يتغير بشكل مستمر في اليوم وفي مختلف المراكز المالية الدولية وقد يؤدي هذا التغيير إلى ظهور أسعار مختلفة لعملة ما مقارنة بعملة أخرى في مراكز مالية مختلفة هذا الإختلاف في الأسعار يدفع وكلاء الصرف إلى القيام بعمليات التحكيم ما بين الأسعار في مختلف المراكز المالية ثم المبادرة بالشراء في المركز المالي حيث سعر العملة منخفض وإعادة البيع في المركز المالي حيث سعر العملة مرتفعا.

وإذا كانت الأسعار هي نفسها في مركزين ماليين فال معنى لعملية التحكيم ولن يكون هناك أي بيع أو شراء للإستفادةمن فرق السعر، وحتى يكون لعملية التحكيم معنى يكفي أن يكون سعر البيع في أحد المراكز المالية أكبر من سعر الشراء في مركز مالي آخر[1].

1-2. عمليات المقاصة: وهي تلك العمليات التي تتم في بيت أو غرفة للمقاصة لتسوية الصفقات المالية بين أعضاء السوق وتسهيل تدفق الأرصدة الناجمة عن تنفيذ العقود، وتلعب هذه الأخيرة دور البائع بالنسبة للمشتري ودور المشتري بالنسبة للبائع وهذا يتطلب من غرفة المقاصة متابعة إنتقال العقد من يد إلى يد بالبيع والشراء، حيث أن المشتري الأول عندما يتقدم ببيع العقد الذي يملكه تلعب غرفة المقاصة دور المشتري وتدفع له قيمة العقد وفقا للأسعار الجارية، ثم يتبع ذلك غرفة المقاصة بدور البائع ويحرر عقد بيع جديد بإسم المشتري الثاني ولكن بالسعر الجاري وهكذا...إلخ.[2]

---

[1]- المراحي البشير،**تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: إقتصاد دولي، جامعة وهران 02، الجزائر، 2015-2016، ص37.

[2]- عمرو محي الدين، **أزمة النمور الآسيوية**، دار المشرق، طبعة 01، القاهرة، مصر،2000، ص204.

2.**العمليات التي تتم في سواق الصرف الآجلة**:وهي العمليات التي تتم على أساس سعر يتفق عليه الآن بحيث يتم التسليم في الوقت المحدد له في المستقبل ويمكن ذكرها كما يلي:

1.2. المضاربة: في لغة الصرف المضاربة هي الإحتفاظ طوعا لمركز معرض لأخطار الصرف يهدف إلى تحقيق ربح مع قبول إحتمال الخسارة.

ويمتاز المضاربون بحساسيتهم الخاصة بتغيرات أسعار الصرف، فحينها يعتقد المضاربون قرب إنخفاض سعر عملة يسارعون إلى بيعها في السوق الآجلة، مقابل شراء إحدى العملات القوية للمدة المناسبة، وعند انتهاء مدة العقد يواجهون أحد الاحتمالات التالية:

- يمكن أن ينخفض سعر العملة أو يعاد تقويمها بسعر أقل فيشترونها بثمن منخفض لتنفيذ العقد، وقد لا يحدث أي تغيير فلا يكون هناك لا ربح ولا خسارة.
- في حالة إرتفاع سعر العملة بسبب تدخل البنك المركزي بهدف التضييق عليهم، تنتج عنه خسارة كبيرة للمضاربين، حيث يضطرون من خلالها إلى شراء العملة من السوق الحاضرة بسعر يفوق أسعار عقودهم الآجلة، وتعتبر عمليات المضاربة السبب الرئيسي في حالة عدم الإستقرار في أسواق الصرف، وكذلك زيادة المعاملات في الأسواق.

2.2. عمليات التغطية: القصد من هذه العملية حماية أصول تكون قد استثمرت في عملة ضعيفة أو قد تنخفض قيمتها إلى عملة أخرى قوية، وكذلك بالنسبة للإلتزمات المقومة بعملات يخشى ارتفاعها، فعمليات التغطية أو الحماية هي عمليات لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للمصدرين والمستوردين الذين هم في انتظار دائم لتسوية حقوقهم أو التزاماتهم بعملات أجنبية.[1]

3.2. التحكم في سعر الفائدة: تتم عملية التحكيم أو المراجحة في حالة اختلاف أسعار الفائدة على ودائع البنوك الآجلة بين أسواق النقد المختلفة، ومن باب التوضيح نفترض وجود مستثمر يسعى إلى زيادة العائد على الإستثماراتالنقدية المماثلة من خلال إيداعه ألمواله في صورة ودائع آجلة لدى البنوك.[2]

[1]- خموري رحمة، **سياسات سعر الصرف في الجزائر –2010/1962–**، مذكرة ماجستير، تخصص: إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، وهران، 2012/2011، ص16.

[2]- المراحي البشير، مرجع سابق الذكر، ،ص38.

خلاصة الفصل الاول

من خلال دراسة هذا الفصل اتضح أن العديد من الدراسات قد أولت اهتماما كبيرا حول سعر الصرف وكل ما تعلق به من سياسات ونظريات مفسرة...الخ، لما له من أهمية بالغة في الاقتصاد الدولي، وهذا لارتباطه بالتجارة الخارجية ارتباطا وثيقا فهو المرآة العاكسة للمركز التجاري لأي دولة من خلال ربطها بالأسواق الخارجية وأسواق الصرف الأجنبي.

فمعاملات الصرف على المستوى الاقتصادي تلعب دورا بالغ الأهمية، حيث زادت المؤسسات إدراك مخاطر الصرف من خلال تشخيصها الجيد والمحكم، وهذا بهدف مواجهة مخاطر الصرف سواء بالتقليل منها أو إلغائها نهائيا عن طريق تقنيات التغطية.

الفصل الثاني:

الأدبيات النظرية لميزان

المدفوعات والميزان التجاري

تمهيد

الاقتصاد العالمي في مجمله يقوم على مجموعة علاقات اقتصادية مختلفة بين الدول، حيث أن هذه العلاقات الاقتصادية يتم رصدها في سجل معين وهو ما يعرف بميزان المدفوعات والذي يمثل اللبنة الأساسية التي يقام عليها أي تحليل للوضع الخارجي لاقتصاد أي دولة.

ونجد أنالميزان التجاري جزء من ميزان المدفوعات الذي يمثل الحساب الذي يتم فيه تسجيل الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، حيث يقيس الفرق بين الصادرات ، فمن خلال دراستهما ودراسة مكوناتهما يعكس لنا درجة التقدم الصناعي في أي بلد وفهم تأثير التعاملات المالية الدولية على الاقتصاد المحلي، وعليه فإن أي خلل في وضعيتهما سينعكس على الوضع الاقتصادي.

ومنه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: مفاهيم عامة للميزان التجاري

المبحث الثالث: الإختلال في الميزان التجاري وطرق معالجته

المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات

يتناول المبحث الأول مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته في المطلب الأول،أما بالنسبة للمطلب الثاني فقد تم إسقاط الضوء على عناصر ميزان المدفوعات وهياكله، و في المطلب الأخير تم الإشارة إلى الإختلال والتوازن في ميزان المدفوعات وتم التطرق لكل واحد منهما على حدى.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته

ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات والأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية وقد تعددت المفاهيم المتعلقة به.

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات

تعدد تعاريف ميزان المدفوعات ومن بينها:

ميزان المدفوعات لدولة ما هو سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة، عادة تكون سنة، وعلى ذلك يمكن التفرقة بين ميزان المدفوعات وميزان الدائنة والمديونية للدول والذي يسجل الحقوق والديون الدولية لاقتصاد معين في لحظة معينة.[1]

كما يعرف على أنه سجل للمعاملات الاقتصادية للدولة مع بقية دول العالم، حيث يتم خلال ميزان المدفوعات تسجيل كافة المعاملات التي تتم بين المقيمين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين في دولة معينة وباقي دول العالم خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.[2]

كما يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة إلى التغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول.[3]

وعليه تم إستخلص أن ميزان المدفوعات يمثل بيان أو سجل توضع فيه المعاملات الاقتصادية في شكل حقوق وديون بين الأشخاص المقيمين في الدولة والمقيمين في دولة أخرى خلال مدة معينة تحدد في الغالب بسنة.

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات يعطي أهمية كبيرة لنشاط الدولة الاقتصادية من حيث:[4]

---

[1]- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**،الطبعة 01، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص44.

[2]- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، الطبعة 01، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص267.

[3]- سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاسها على ميزان المدفوعات**، الطبعة 01، دار الباروزي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص70.

[4]- موسى سعيد مطر وأخرون، **المالية الدولية**، الطبعة 01، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003،ص15.

1.1. يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب على العملات الأجنبية وكذا هيكل التجارة الخارجية من خلال حجم المعاملات ونوع سلع التبادل؛

2.1. يعتبر ميزان المدفوعات مرجع المعلومات وتتخذ على أمامه القرارات النقدية والمالية؛

3.1. ميزان المدفوعات أداة هامة للتحليل الاقتصادي لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي؛

4.1. المعاملات التي تسجل في ميزان المدفوعات هي الوليد الطبيعي لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني سواء من وجهة نظر محلية أو دولية.

5.1. يعكس ميزان المدفوعات قوة الاقتصاد الوطني لأنه يعكس حجم كل من الصادرات والمنتجات وغير ذلك؛

6.1. لا يكشف ميزان المدفوعات الصورة الآنية لمركز الاقتصاد الدولي لبلد ما بل أنه يتحدد هذا المركز في نهاية فترة معينة غالبا تكون سنة؛

بالإضافة إلى:

أ. ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل؛

ب. يشكل أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورة للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية؛

ج. يفيد ميزان لمدفوعات في دراسة تطور معاملاتنا الدولية من حيث صادراتنا وارداتنا عبر الزمن، وكذلك حالة العجز والفائض من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى، وبالتالي إتخاذ السياسات الكفيلة بالتغلب على أسباب العجز والبحث عن سبل تحقيق الفائض.[1]

[1]-كاظم عبادي الجاسم،**جغرافية التجارة الدولية**، الطبعة 01، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص104.

المطلب الثاني: هيكل (عناصر) ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات يقسم إلى عدة أقسام مختلفة، ويضم كل منها نوعا معينا من العمليات والمعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة في أهدافها، ومن بين التقسيمات الشائعة نجد:

القسم الأول: ينقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى قسمين أساسيين هما: [1]

1. **الجانب الدائن:** تسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية.
2. **الجانب المدين:** تسجل فيه كل عملية يترتب عنها خروج لرؤوس الأموال أو الالتزام بالدفع لدولة اخرى.

القسم الثاني:أماأفقيا فينقسم إلى الموازين أو الحسابات التالية:

1. **حساب العمليات الجارية:** يشمل المعاملات المنظورة (الميزان التجاري) والمعاملات الغير منظورة (ميزان الخدمات) وكذا حساب التحويلات من جنب واحد.

أ. **الميزان التجاري:** يعبر عن صافي التعامل الخارجي أي الفارق بين الصادرات والواردات.

ب. **ميزان الخدمات:** يظم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال).

ج. **حساب التحويلات من جانب واحد:** يضم المدفوعات المحولة من جانب واحد التي تكون لغرض المساعدة مثل: الهبات والهدايا أو تحويلات العاملين في الخارج إلى أوطانهم قد تكون لمساعدات من الافراد أو الدول أو المنظمات الدولية.[2]

2. **حساب رأس المال:** يدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنقسم إلى نوعين:

أ. **حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل:** وهي التي تتجاوز السنة كالقروض طويلة الاجل والاستثمارات المباشرة والأوراق المالية (أسهم وسندات) أي بيعها وشراءها من و إلى الخارج.

ب. حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل: وهي التي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية القصيرة الأجل والقروض القصيرة الأجل... إلخ.

---

[1]- مجدي محمود شهاب،سوزي عدلي ناشد،**اسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة 01، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص230.

[2]- نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي**، الطبعة 01، دار بلقيس، دار البيضاء، الجزائر، 2011، ص213.

ج. **حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل:** وهي التي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية القصيرة الأجل والقروض القصيرة الأجل ...إلخ.[1]

وتتم حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال الطويل الأجل.

3. **حساب الذهب والاحتياطات النقدية:** وتتمثل في حقوق السحب الخاصة، الذهب، وضع الإحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، الموجودات بالنقد الأجنبي، المستحقات الأخرى، إستخدامإئتمان الصندوق وأخيرا حسابات الخطأ والسهو.
4. **حساب السهو أو الخطأ:** ميزان المدفوعات كأي ميزانية بمعنى مجموع الأصول يجب أن تكون متساوية مع مجموع الخصوم في الأخير ولكن في بعض الأحيان قد يكون هناك خطأ أي المجموع الدائن لا يساوي مجموع المدين وبالتالي من أجل تدارك هذا الخطأ يلجأ لهذا الحساب من أجل تصحيحه وتحقيق التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات.[2]

المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

بالنظر إلى أن ميزان المدفوعات هو المرأة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة والذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية، فمن الضروري توازن جانبيه في أخر كل فترة ولكن هذه المساواة لا تحدث في كثير من الأحيان ليظهر ما يعرف بالاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات.

أولا: التوازن في ميزان المدفوعات

1. تعريف التوازن في ميزان المدفوعات

توازن ميزان المدفوعات على أنه الحالة تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المختلفة، حيث يتطلب الميزان تسوية تتمثل في تعديل وضعية معرفة أسباب وأنواع الاختلال الموجودة فيه، وكيفية معالجتها، وقبل ذلك لا بد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، فنجد مفهومين مختلفين، هما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي.

[1]- كاظم عبادي الجاسم، مرجع سابق الذكر، ص ص106-105

[2]- رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة 01، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص161.

الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن أي تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، لكن هناك فرق بين التوازن المحاسبي الواجب تحققه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال والتوازن الاقتصادي والذي ليس بالضرورة أن يكون متحققا بتحقق التوازن المحاسبي، ولتوازن ميزان المدفوعات نوعين.[1]

2. أنواع التوازن في ميزان المدفوعات

نجد نوعين مختلفين، هما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي

أ. **التوازن المحاسبي:** ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفتري، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية من خلال تساوي أو تكافؤ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخارجية أيضا، أي تساوي الجانبين الدائن والمدين بعد إجراء التسويات، ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي، لأنه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية، ولأنه لا يدوم في الأجل الطويل ويخفي وراءه اختلالا أكيدا في النشاط الاقتصادي للدولة.[2]

ب. **التوازن الاقتصادي:** ميزان المدفوعات كوحدة واحدة يجب أن يتساوى ويتعادل حسابيا خلال سنة ولكن فكرة التوازن الحسابي لا تعني أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على العكس فقد يكون الميزان في حالة فائض أو عجز أي أن التوازن الاقتصادي يرتكز على مجموعة محددة من البنود وليس كل بنود ميزان المدفوعات.[3]

حيث أن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود الأصول والالتزامات كما هو الحل في التوازن الحسابي، وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة ومن هذه الزاوية فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق، ويتحقق التوازن إذا تعادل مفعول القوى بحيث لا يمكن تغييره في أي اتجاه كان.[4]

ومن هنا فإن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه.

---

[1]- شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص201.

[2]- حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي– دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير، تخصص: بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004-2005، ص29.

[3]- وليد عيدي عبد النبي، **ميزان المدفوعات بوصفة أداة في التحليل الاقتصادي**، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص ص 5-6.

[4]- شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص202.

ثانيا: الاختلال في ميزان المدفوعات

1. **تعريف الاختلال في ميزان المدفوعات**:الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في الميزان، وعندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعات ومقبوضات الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان، ولديه صورتان: الصورة الأولى عجز ميزان المدفوعات الذي يعرف بأنه زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن في بنود المعاملات التلقائية أو أنه زيادة الدائنية على المديونية في بنود عمليات التسوية، أما الصورة الثانية فائض ميزان المدفوعات الذي يشير إلى زيادة الدائنية على المديونية في بنود المعاملات التلقائية أو زيادة المديونية على الدائنية في بنود معاملات التسوية، وهناك عدة معايير أو مقاييس لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.[1]

2. **أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات**

يمكن التمييز بين مجموعة من الأنواع للاختلال في ميزان المدفوعات وذلك حسب الأسباب التي أوجدت هذه الاختلالات:[2]

أ. **الاختلال العارض**: وهو الاختلال الذي ينشأ عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الاقتصادية الحقيقية للدولة.

فالاختلال العارض سواء أكان سالبا أم موجبا فإن مصيره إلى الزوال، بمعنى أنه من الضروري أن يتلاشى دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو في سياساتها إذا أنه مؤقت ويزول بزوال السبب الذي أوجده.

ب. **الاختلال الموسمي**: يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات، فكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده والعكس صحيح.

ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذا من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.

د. **الاختلال الهيكلي**: هو ذلك الإختلال الذي يكون مصدره تغيير أساسي في ظروف الطلب أو العرض، مما يؤثر على هيكل الاقتصاد القومي وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة.

---

[1]- علي عبد الرضا حمودي العميد، **المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات**، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص04، تم الإطلاع عليه يوم 2024/02/17، على الساعة 20:42، من الموقع الإلكتروني التالي: https://cbi.iq/static

[2]- شقيري نوري واخرون، مرجع سبق ذكره، ص212.

هـ. **الاختلال النقدي:** مستوى أسعار مختلف السلع والخدمات متفاوت بين دول العالم المختلفة، وهذا التفاوت في المستوى العام للأسعار ينعكس مباشرة على القوة الشرائية لوحدات النقد لخاصة بهذه الدول، وبعنى آخر، فهناك علاقة معينة بين تغيير القوة الشرائية للوحدة النقدية في الأسواق الداخلية وتغيير سعرها في الأسواق العالمية.

و. **الإختلال الاتجاهي:** وهو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، وذلك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة الصادرات بنفس الدرجة، أما السبب في زيادة الواردات فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيطة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي.

ز. **الاختلال الدوري:** تجتاح النظام الرأسمالي عادة نوبات من الرواج والكساد وينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائضا وتارة يحقق عجزا، وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية، ومثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة إلى اخرى من خلال التجارة الدولية، ولكن بشرط أن تكون الدولة التي تبدأ فيها التقلبات الدورية ذات أهمية في الاقتصاد العالمي.[1]

[1]- محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الطبعة 01، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص259 .

المبحث الثاني: مفاهيم عامة للميزان التجاري

الميزان التجاري يعد الأداة التي تمكن أي دولة من قياس مدى انخراط اقتصادها في الاقتصاد العالمي من كل النواحي، حيث أن هذا الأخير يتأثر بعدة متغيرات التي من شأنها أن تحسن حالته أو تؤثر عليه إما بالسلب أو الإيجاب.

المطلب الأول: ماهية الميزان التجاري

من المعروف ان العلاقات الاقتصادية الدولية تنطوي على الكثير من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم مثل الصادرات والواردات السلعية والخدمية وغيرها، ولهذا فإن هناك ضرورة لتسجيل هذه المعاملات في سجل يعرف باسم ميزان المدفوعات.

أولا: مفهوم الميزان التجاري

يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا.[1]

كما يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل يشمل كل المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي وذلك من خلال تسجيل كل المعاملات التي تتم بين المقيمين (سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين) في دولة معينة مع بقية دول العالم خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

ويعرف أيضا على أنه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة إلى البلد والخارجة منه خلال فترة زمنية محددة والتي عادة ما تكون سنة، فميزان المدفوعات يعد تقريرا يأخذ قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه.[2]

كما يعرف ميزان المدفوعات هو سجل منظم يسجل فيه مصادر وتطبيقات الأموال الخارجية للبلد، كون كل الفئات التي تدخل في حسابات الميزان تعبر عن التدفقات.[3]

ومنه نستخلص أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل منظم تسجل فيه بصورة منتظمة، قيمة كافة العمليات الاقتصادية التي تسوى بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية محددة.

---

[1]- محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص181.

[2]- دوحة سلمى، مرجع سابق الذكر، ص101.

[3]-محمد صالح القريشي، **المالية الدولية**،الطبعة 01، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص56.

ثانيا: أهمية الميزان التجاري

تتجلى أهمية الميزان التجاري في:

- ❖ يعكس هيكل المعاملات الاقتصادية الدولية وقوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات وكذا المنتجات بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات، درجة التوظيف وكذا مستوى الأسعار والتكاليف؛
- ❖ إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة إندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.
- ❖ يبين ميزان المدفوعات أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشئ الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.[1]

بالإضافة إلى:[2]

- ❖ تحليل تغيرات كمية الصادرات والواردات وتغيرات كل أثمان السلع وأسعار الصرف لمعرفة مدى وجود علاقات سببية تؤكد إنطباق نظريات توازن ميزان المدفوعات المعروفة؛
- ❖ متابعة مدى تطور البنيان لاقتصادي للدولة من ناحية تأثير التنمية الصناعية وزيادة الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي على التركيب السلعي لصادرات الدولة، وإحلال الإنتاج المحلي مكان الواردات، وأيضا من ناحية تأثير دخول رأس المال على تنمية القدرات الإنتاجية للإقتصاد؛
- ❖ تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الإقتصاد الوطني محل الدراسة واقتصاديات العالم الخارجي، فإذا توفرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لإعطائنا المزيد من التفصيلات عن التطور الزمني والتحولات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني محل الدراسة؛
- ❖ يعتبر ميزان المدفوعات أداة لتقييم والتفسير العلمي للكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.

[1]- دوحة سلمى، مرج سبق ذكره، ص ص -103- 102..

[2]- سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الإقتصاد الدول**ي، الدار المصرية البنانية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1995، ص 91.

المطلب الثاني: مفهوم الصادرات والواردات

تعتبر قضية التصدير والإستراد من القضايا الاقتصادية، التي أولت لها الدول أهمية كبيرة لإرتباطها الوثيق بتنمية الاقتصاد.

أولا: مفهوم الصادرات

تحتل الصادرات أهمية كبيرة فهي تعد أحد مكونات الدخل القومي فهي تساهم في تنميته بنسبة كبيرة.

تمثل الصادرات مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدول ببيعها على الخارج، وهي السلع والخدمات التي ترسل من المقيمين إلى غير المقيمين في الدولة فنقول أن هناك صادرات عندما تحدث تغيرات في الملكية بين المقيمين وغير المقيمين.[1]

كما تمثل الصادرات واحدة من أهم مصادر العملة الأجنبية التي تخفف الضغط على ميزان المدفوعات والتي تساعد على زيادة العملة الصعبة.[2]

وتعرف الصادرات على أنها قيمة السلع والخدمات التي تنتجها الدولة وتحولها ويتم نقلها إلى غير المقيمين في الدول الأخرى.[3]

ومنه يمكن إستخلاص أن الصادرات تمثل قيمة السلع المنتجة داخل البلد، والتي يتم شراؤها من قبل المقيمين في بلد آخر.

ثانيا: مفهوم الواردات

تعرف الواردات على أنها مجموع السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي التي يتم إستردها بغية استهلاكها أو استخدامها داخل الاقتصاد الوطني، حيث أن الزيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض لطلب على السلع والخدمات المحلية.[4]

كما تعرف الوردات بأنها تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها غير المقيمين للمقيمين في البلد، وذلك بغض النظر عن غير المقيمين إن كانوا متواجدين داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها.[5]

---

[1]–موسي سهام، **إستراتجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصاد دراسة تحليلية للنموذج الصيني**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، تخصص: تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2017-2018، ص 54.

[2]– دينا أحمد عمر، **أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 29، العدد86، جامعة الموصل، 2007، ص131

[3]– موسي سهام،مرجع سابق الذكر، ص54.

[4]– عمر صخري، **التحليل الاقتصاد الكلي**، الطبعة 05، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص131.

[5]– مصطفى محمد عزل العرب، **تخطيط التجارة الخارجية**، الطبعة 01، الدار المصرية اللبنانية، لبنان، 1988، ص402.

وتمثل الواردات إنفاقا محليا على السلع والخدمات المنتجة في الخارج، وتعتبر تسربا من تيار الإنفاق الكلي، لذا تصنف ضمن عوامل التسرب، حيث يؤدي الإستراد إلى سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية وإنفاقه على السلع والخدمات الاجنبية، الأمر الذي يضعف من الإنفاق الكلي الداخلي.[1]

ومنه يمكن إستخلاص أن الواردات هي عملية نقل المنتجات من مصدرها الخارجي إلى داخل الدولة، وتشكل الواردات اساس التجارة الدولية، وتسمح الواردات للبلد الحصول على السلع الحيوية التي لا يمكن لسبب أو لآخر إنتاجها داخل البلاد.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

من العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات ما يلي:[2]

1. التضخم

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية فتنخفض الصادرات وتزداد لواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة.

2. الاختلاف في أسعار الفائدة

إن التغيير في أسعار الفائدة يؤثر بصورة كبيرة ومباشرة على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي إرتفاع أسعار الفائدة في الداخل إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في سندات، لأن العائد يكون مرتفعا كما يمكن حدوث العكس، فعند انخفاض أسعار الفائدة في الداخل مقارنة بالخارج فإن ذلك سيؤدي إلى خروج رؤوس الأموال ويؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة على المستوى العالمي للإستفادة من الفرق بين السعرين.

3. سعر الصرف

إن إرتفاع القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى خفض القدرة التنافسية لمنتجات وخدمات هذه الدولة وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، كما يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات نتيجة لانخفاض أسعار المنتجات المحلية مقارنة بالعالم الخارجي.

4. معدل نمو الناتج المحلي

[1]- هانز باخمان، **العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية**، ترجمة عبد الباسط مصطفى، الهيئة المصرفية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1977، ص10.

[2]- بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة 01، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت، لبنان، 2003، ص65.

يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية والخدمات التي ينتهجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي انه الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الانتاج التي ساهمت في انتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت داخلية أو خارجية.[1]

المبحث الثالث: الإختلال في الميزان التجاري وطرق معالجته

تحدث حالة الاختلال في الميزان التجاري بصفة مستمرة وبصورة شائعة، مما يدفع أي دولة إلى البحث على طرق لمعالجة هذا الاختلال، وهذا بدأ باستنتاج أهم الأسباب التي تؤدي إلى ذلك وصولا على أهم طرق معالجته.

المطلب الأول: أسباب الإختلال في الميزان التجاري

أسباب الإختلال في الميزان التجاري تتعدد بإختلاف الدول والظروف المحيطة بها،حيث يمكننا التميز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية.

1. **الأسباب الإقتصادية: وتتمثل في:**

1-1. **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر الصرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى إرتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الاجانب مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها.[2]

1-2. **أسباب هيكلية:** هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للإقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

1-3. **أسباب دورية:** وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ومن بين هذه الأسباب نذكر:

أ. **الأزمات الاقتصادية المتكررة:** التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وإنعكاساتها على الدول النامية وتاثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة؛

[1]- برشيش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة 01، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص69.

[2]- دوحة سلمى، مرجع سابق الذكر، ص121.

ب. **تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا**:وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية؛

ج. **العوائق التجارية**: وهي التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفة الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها.[1]

2. أسباب غير اقتصادية

وتمثلت في: [2]

2-1. عوامل طبيعية: الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات والتصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

2-2. التقدم التكنولوجي: وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعاره منتجات الدول النامية المرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية.

2-3. الظروف السياسية: وتتمثل في قيام الحروب مثلا أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معادلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

2-4. الإضرابات العالمية: وهي التي يكون لها أثر خاصة في المتقدمة الصناعية،لأنها تؤدي إلى شل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضطرابات الصناعية الموجه بالدرجة الأولى للتصدير.[3]

المطلب الثاني: طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

كل دولة هدفها هو تحقيق التوازن الخارجي وبمجرد حدوث اختلال في ميزان المدفوعات تبدأ سلسلة من الأساليب لمعالجتها ومنها:

أولا: اتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية

يؤثر إتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية على حجم الإنفاق والدخل القومي، والتالي يوثر على ميزان المدفوعات، فعندما تكون السياسة الانكماشية ملائمة إذا كانت الدولة تعاني من ضغط تضخمي في الداخل، ولديها العجز في ميزان مدفوعاتها، وبالتالي فإتباع مجموعة من السياسات يساعد على تخفيض الطلب المحلي الزائد من السلع والخدمات،

[1]- زينب حسن عوض الله، مرجع سابق الذكر، ص101

[2]- زينب عوض الله، مرجع سابق الذكر، ص 102.

[3]- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة 01، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2009، ص263.

وهذا بدوره يخفض الوارداتويشجع الصادرات ويمنع التضخم مما يترك آثاره على ميزان المدفوعات، ويتم تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات بهدف تصحيح ومعالجة الاختلال والعجز في ميزان المدفوعات من خلال ما يلي:

2.1. السياسة المالية عن طريق:

أ. تخفيض الإنفاق الحكومي؛

ب. زيادة الضرائب؛

ت. تشجيع الادخار.

2.1. السياسة النقدية عن طريق:

أ. عمليات السوق المفتوحة؛

ب. الأسعار العليا للفائدة؛

ت. المتطلبات العليا للاحتياطي؛

ث. الأسعار العليا لسعر الخصم وإعادة الخصم.

ثانيا: تخفيض سعر الصرف

تخفيض سعر الصرف العملة يمكن أن يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات ومع ذلك الاعتبار الرئيسي هو أثر تخفيض سعر الصرف على كل من الصادرات من السلع والخدمات، أي على الحساب الجاري بميزان المدفوعات،فالنسبة لأغلب الدول يساهم الحساب الجاري عادة بالقسط الأكبر من إجمالي مركز المدفوعات الخارجية، ولهذا فهو يحتل المكان الرئيسي في مناقشة آثار تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات.[1]

ثالثا: القيود المباشرة على المعاملات الخارجية

إن جميع هذه القيود تستهدف التأثير على عناصر معينة في ميزان المدفوعات بطرق مباشرة، على عكس السياسات النقدية والمالية الانكماشية، وتخفيض سعر الصرف الذي يؤثر على ميزان المدفوعات، حيث يتم ذلك من خلال: [2]

أ. القيود النقدية المفروضة على المعاملات الخارجية كالرقابة على الصرف بمختلف أشكالها ووسائلها؛

ب. القيود المالية المفروضة على المعاملات الخارجية كالضرائب والإعانات ؛

ج. القيود المالية المفروضة على المعاملات الخارجية كحصص الاستراد والاحتكار.

[1]- عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**،الطبعة 04، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2017، ص209.

[2]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق الذكر، ص 211.

المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فإذا زادت قيم الصادرات على قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، ويحقق العجز في الحالة العكسية، ويعتبر سعر الصرف أحد محدداته الأساسية، فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرا أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى ويساوي الفرق بين الصادرات و الواردات.

كما أن للصادرات والواردات ثر مباشر على سعر الصرف لبلد ما ينبغي أن يكون في مستواه الأمثل عند استقرار ميزان المعاملات الجارية.[1]

حيث انه في حالة عجز الميزان التجاري بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض العملة، وفي هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الخفض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات، والعكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات الطلب على العملة من طرف غير مقيمين أكثر أهمية من الطلب على العمل الأجنبية من طرف المقيمين، العملة المحلية إلى الارتفاع أو يعاد تقييمها.[2]

و هناك علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف عملة البلد، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة الواردات ستنتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة طلب الأجانب عليها وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، وفي هذه الحالة ومن أجل العودة إلى حالة التوازن لابد من العمل على تشجيع الاستيراد من الخارج، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسيع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، وغالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار في الميزان التجاري.[3]

ومنه فأن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية بالميزان التجاري، فكلما كان التصدير أكبر من الاستراد كلما أدى على تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة وزيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.

---

[1]- تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي**، الطبعة غير محدد، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص225.

[2]- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق الذكر، ص204.

[3]- تومي صالح، مرجع سابق الذكر، ص 226.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال دراسة هذا الفصل فقد تم التطرق في بادئ الأمر إلى الأساسيات العامة لميزان المدفوعات وهذا في المبحث الأول، ثم التعرض في المبحث الثاني إلى مفاهيم عامة حول الميزان التجاري، في المبحث الثالث فقد تم تسليط الضوء على عملية الاختلال في الميزان التجاري وطرق معالجته، كما تم إبراز العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري.

وقد تم التوصل في هذا الفصل إلى أن ميزان المدفوعات و الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة في اقتصاد أي دولة ، فهذا الأخير له علاقة مباشرة مع سعر الصرف فهو يتأثر فيه في حالة رفعه أو في حالة خفضه،كما أن سعر الصرف يعتبر من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية ومن بينها الميزان التجاري.

الفصل الثالث:

تحليل تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري للفترة (2015-2021)

تمهيد

الجزائر كغيرها من العديد من الدول النامية التي قامت بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية قصد مواكبة التطورات العالمية والانفتاح الاقتصادي، فقد عملت على تخفيض قيمة الدينار وكبح الواردات محاولة من ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق سعيا للتغلب على المشكلات الاقتصادية التي تواجه البلد.

وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، فإن تقلبات سعر الصرف قد تؤثر بشكل كبير على إيرادات الصادرات وبالتالي العجز في الميزان التجاري، فانخفاض سعر الصرف يقلل من قيمة الصادرات المحلية عند تحويلها إلى عملة أجنبية، مما يزيد من العجز التجاري.

ومن جهة أخرى يمكن أن تؤثر التقلبات في سعر الصرف على الواردات بشكل مباشر، حيث يزيد انخفاض قيمة العملة المحلية من تكلفة الواردات ويزيد من ارتفاع الأسعار المحلية.

بناء على ما سبق تم في هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: سعر الصرف في الجزائر

المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري

المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة(2015–2021)

المبحث الأول: سعر الصرف في الجزائر

لقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة نظم لسعر الصرف، من سعر صرف ثابت إلى سعر الصرف المرن، حيث في كل مرحلة من المراحل تميز تحديد سعر الصرف بطابع معين.

المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر

الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال عرف تطبيق عدة نظم من الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية، إذا يمكن تلخيص هذه المراحل كما يلي:

أولا: مرحلة الربط إلى الفرنك الفرنسي (10 أفريل 1964-21جانفي 1974)

إباء الإستقلال عام 1962، لم يكن للبلاد عملتها الوطنية بعد فقد بقيت تستخدم " الفرنك الجزائري" الذي كان يتداول في عهد الاحتلال الفرنسي، ثم أنشأت بنكها المركزي في 13 ديسمبر 1962، وبتاريخ 26 سبتمبر 1963 انضمت إلى صندوق النقد الدولي لتصبح أحد البلدان الأعضاء فيه، حيث إلتزمت بجعل عملتها قابلة للتحويل بكل حرية داخل منطقة الفرنك الفرنسي، وبتاريخ 10 أفريل 1964 تم إنشاء الوحدة النقدية الوطنية " الدينار الجزائري" الذي عوض " الفرنك الجزائري" بمقتضى القانون رقم 111/64.

ونظرا لكون تنظيم المسائل النقدية الدولية في تلك الفترة قد كان لا يزال يخضع لأحكام اتفاقيات نظام " بريتونوودز" لأسعار الصرف الثابتة، فقد قامت الجزائر بتحديد قيمة الدينار بما يعادل 180 ميليغرام من الذهب الصافي، أما سعر صرفه فقد حدد بالتعادل مقابل الفرنك الفرنسي (1دج= 1فرنك فرنسي)، كما قامت السلطات بإعلان الدينار عملة غبر قابلة للتحويل.[1]

بالرغم من تساوي بين الدينار الجزائري والفرنك الفرنسي لم يمنع السلطات الجزائرية من المحافظة على بعض الاستقلالية في إدارة صرفها، فعلى الرغم من التخفيض الذي مس قيمة الفرنك الفرنسي في أوت 1969 حيث إنتقل سعر صرفه من 4.9370 فرنك لكل دولار إلى 5.5544 فرنك، وهذا بعد تعرضه لهجمات مضاربة عقب أحداث 1968 مما نجم عنها إستنزاف فرنسا لاحتياطها في إطار الدفاع عن قيمة الفرنك، إلا أن قيمة الدينار الجزائري لم تنخفض تبعا لذلك، ويرجع سبب ذلك إلى كون هذه الفترة المتميزة بضعف الفرنك قد ترافقت مع شروع الجزائر في تطبيق مخططاتها التنموية بدءا بالمخطط الثلاثي والذي استوجب استقرار سعر صرف الدينار، وهو ما جعل هذا الأخير لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض على الرغم من ارتباطها بعلاقة ثابتة، وعليه أصبح سعر الصرف الجديد هو 1دج: 1.25 فرنك الفرنسي وذلك طيلة الفترة

[1]- عبد الحميد مرغيت، **إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن: دراسة تحليلية وتقييميه**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: علوم إقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 01، الجزائر، 2018/2017، ص ص 144-145.

الممتدة بين أوت 1969 وديسمبر 1973ن ولقد نجم عن ضعف الفرنك الفرنسي انخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الأخرى، ولاسيما تلك المستعملة بكثرة في تسديد الواردات وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمارات التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول.[1]

والجدول الموالي يوضح تطور سعر الصرف بين العملتين خلال الفترة (1964-1974)

الجدول رقم (3-1):تطور سعر الصرف بين العملتين خلال الفترة (1964-1974)

السنوات / البيان	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974
التسعيرة دج/ FF	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	0.884	0.889	0.887	0.921	0.871	0.871
التطور المئوي 100=1974	100	100	100	100	100	88.4	88.9	88.7	92.1	87.1	87.1

المصدر: عبد الحميد مرغيت،مرجع سابق الذكر، ص146.

من الجدول أعلاه تم ملاحظة أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي كان متساوي من سنة 1964إلى غاية سنة 1968، أما إبتداءا من سنة 1969 نلاحظ بداية ارتفاع قيمة سعر صرف الدينار أكثر قوة من الفرنك الفرنسي، وقد أصبح أكثر قوة منه، إلا أن نظام الصرف هذا لم يخدم الاقتصاد الجزائري بالشكل المرغوب فيه، وهذا راجع إلى حدوث الصدمة النفطية لعام 1973 التي سببت ارتفاع كبير في سعر النفط، وانخفاض في قيمة الدولار بعد أن تم تعويمه تبعا لانهيار نظام "بريتونوودز" لأسعار الصرف عام 1973، وهو مسبب انخفاضا في المداخيل النفطية للجزائر المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري. فكل انخفاض للدولار مقابل الفرنك الفرنسي آنذاك يترجم بانخفاض قيمة الدولار مقابل الدينار، أدى بالسلطات الجزائرية للتفكير في تغير نظام الصرف المعتمد.

ثانيا: مرحلة الربط إلى سلة عملات(1974-1988)

لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ بداية جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة متمثلة في: الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، المارك الألماني، الشيلنغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدانماركي، الجنيه الإسترليني، الكورون النرويجي، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الكورون السويدي، الفرنك السويسري، البسيطاس الإسبانية، وتم ذلك في

[1]- محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص154.

21 جانفي 1974، وهذا قصد الحفاظ على استقرار وكذا استقلالية الدينار عن أية عملة من العملات القوية.[1]

واستعمل الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار وباقي عملات السلة، حيث يتم حساب سعر صرف الدينار بإتباع الخطوات التالية:[2]

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي؛
- حساب المتوسط المرجح للتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي؛
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري؛
- بعد اعتماد هذه الخطوات يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي والتي تحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

والجدول التالي يوضح تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1988).

الجدول رقم (3-2):تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1988).

السنة	1974	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
سعر الصرف دج/ $	4.19	3.84	4.32	4.59	4.79	4.98	5.03	4.70	4.85	5.91

المصدر: دوحة سلمى،مرجعسابقذكره ،ص162.

إستنادا على الجدول أعلاه تم ملاحظة إستقرار نسبي لسعر الصرف الإسمي للدينار الجزائر، فهو في تزايد بوتيرة مستقرة بداية من سنة 1981، وهذا راجع إلى قوى العرض والطلب التي تحدد أسعار العملات والتي تخضع إلى الرقابة من طرف سوق الصرق الأجنبي، والتي تهدف في مجملها إلى تقليص الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية من أجل تحقيق التوازن بين قيمة الصادرات والواردات.

ولكن من جهة أخرى تم رؤية أن هذا النظام جعل قيمة الدينار تقتصر بصفقة مستقل على عوامل خارجية.

[1]- هداجي عبد الجليل، بن سعيد محمد، **تطور نظام سعر صرف الدينار الجزائري**، مجلة التكامل الإقتصادي، العدد03، المجلد 03، الجزائر، 2015، ص 68.

[2]- دوحة سلمى، مرجع سابق الذكر، ص 162.

ثالثا: مرحلة تعديل الدينار الجزائري

نتيجة لانخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 وتدهور قيمة الدولار باعتباره الأداة الأساسية للعملات مع الخارج، بدأ الدينار الجزائري يعرف انخفاضات متتالية، وبدأت تتخذ إجراءات أخرى تصب في الاتجاه العام الذي شرع فيه للتوجه نحو اقتصاد السوق، وهكذا وبفضل الإصلاحات سابقة الذكر، فإنه أصبح للبنك المركزي والبنوك التجارية دورا أكثر أهمية وأصبحت البنوك تكتسب بعض الصلاحيات في مجال الصرف، كما أصبحت تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية التي أسندت إلى البنك المركزي، وامام الصعوبات المتزايدة التي أصبحت تواجه الجزائر في مجال المالية الخارجية، فإن الدائنين الأجانب طلبوا معايير تثبيت الدينار.[1]

وأمام ضغوطات المنظمات الدولية المتزايدة قبلت السلطات الجزائرية تخفيض قيمة الدينار وتبنت بذلك ما يسمى بسياسة الانزلاق التدريجي للدينار، حيث قامت هذه السياسة بتنظيم انزلاق تدريجي ومراقب طبق من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.936دج /للدولار في نهاية 1987 إلى 8.032 دج/ دولار في نهاية 1990 وقد استمر بالإنزلاق السريع ليصل في نهاية مارس 1991 على 17.76دج/ دولار وبعد استقرار سعر صرف الدينار لمدة 6 أشهر موالية، تم إتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22% في 30سبتمبر 1991 وفقا لاتفاق مع صندوق النقد الدولي، بهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار 22.5دج/ للدولار، واستقرار حول هذه القيمة على غاية 1994.، تم أجرى تعديل بتاريخ 1994/04/10 ليصبح سعر الصرف 36دج/ للدولار.[2]

رابعا: مرحلة التعويم المدار

تعتبر سنة 1994 نقطة تحول كبير في نظام سعر الصرف المطبق من قبل السلطات الجزائرية التي تم فيها إصدار قرار التخلي عن نظام الربط المتبنى منذ سنة 1974 والتوجه إلى نظام الصرف المعوم المدار الذي يقوم على قواعد العرض والطلب وذلك تماشيا مع مواصلة البنك المركزي لعملية تخفيض قيمة الدينار الجزائري، ليشهد بعد ذلك ارتفاع في السنوات (1995-1998)، ثم انخفاض في قيمته الفعلية من (1998-2001)، ومن أجل الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق قام البنك المركزي بعملية تخفيض أخرى لقيمة الدينار في جانفي 2003، وقد شهدت فترتين:

[1]-سمير آيت يحي، **التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،2013-2014، ص158.

[2]- هداجي عبد الجليل، بن سعيد محمد، مرجع سابق الذكر، ص ص71-72.

1. نظام جلسات التثبيت؛
2. سوق الصرف البينية.[1]

المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر

سياسة الصرف في الجزائر مرت بعدة مراحل وقوانين ومن بين هذه السياسات سياسة الرقابة وسياسة تخفيض قيمة العملة.

أولا: سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر

تعني الرقابة على الصرف رقابة الدولة عن طريق البنك المركزي والبنوك التجارية المختلفة على التعامل في الذهب والعملات الأجنبية، وبذلك يكون للدولة رقابة على شراء وبيع العملات الأجنبية، وتتبع الدولة الرقابة على الصرف عندما ترغب في التحكم في أسعار العملة الوطنية في الأسواق الدولية، كما يتبع نظام الرقابة على الصرف غالبا لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو الأحوال التي تفشي فيها الدول هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وتميز نظام الرقابة الجزائري حين بدأ تطبيقه سنة 1963.[2]

ولقد مر نظام الرقابة على الصرف بالمراحل الأساسية التالية:

1. **الرقابة على الصرف قبل قانون 90-10**: وتقسم هذه المرحلة إلى مايلي:[3]

أ. مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1963-1970)

كان هدف السلطات في هذه المرحلة هو حماية اقتصادها الناشئ والنهوض به من خلال العمل على توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، وتم استخدام عدة أدوات لتنظيم الرقابة على الصرف تمثلت في :

نظام الحصص: حيث يجب على كل العمليات التي تتم بالعملة الصعبة أن تحصل على ترخيص من قبل وزارة المالية والهدف من هذا الإجراء هو إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة، والحد من السلع الكمالية والإدارة الجيدة للعملة، وحماية الإنتاج الوطني وتحسين وضع الميزان التجاري.

---

[1]- بلحرش عائشة، **سعر الصرف الحقيقي التوازني: دراسة حالة الدينار الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود وبنوك مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014، ص356.

[2]- محمد فايزة، **اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي: دراسة قياسية لحالة الجزائر 1974-2012**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، تخصص: اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص100.

[3]- بربري محمد لمين، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011، ص244.

ب. **المرحلة الثانية: 1971-1977**: تمثل هدف الرقابة خلال هذه المرحلة بتحقيق هدفين أساسين هما:

- تحديد سعر صرف الدينار بغرض الحفاظ على استقراره واستقلاله اتجاه العملات القوية؛
- جعل الاقتصاد الوطني بعيدا عن تقلبات الاقتصاد العالمي وعزله عن تقلبات الاسواق والأسعار العالمية.

ج. **مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1978-1987**: شهدت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث يتم إقصاء الوسطاء من هذا المجال، إضافة إلى إدخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية بموجب القانون المتضمن استعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك حيث تم وضع نظام بنكي على مستويين وذلك بالفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ونشاطات البنوك التجارية.

2. الرقابة على الصرف بعد قانون 90-10:

إن الرقابة على الصرف من صلاحيات البنك المركزي لكن في الجزائر لم تخول هذه الصلاحية للبنك المركزي إلا في العشرية الأخيرة، بعد ذلك صدر قانون النقد والقرض الذي نص على المبادئ العامة للرقابة على الصرف كجزء من الهدف العام من هذا القانون، والذي يتمثل في إعادة تنظيم النظام النقدي ونظام القرض للاقتصاد.

إن البنك المركزي من خلال قانون النقد والقرض أصبح يعرف ببنك الجزائر، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي التام بحيث لا يخضع للمحاسبة العامة، المراقبة مجلس المحاسبة، وذلك من أجل تجسيد سياسة نقدية ومالية جديدة، يتبع بنك الجزائر القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية بحيث يعتبر تاجرا في علاقته مع الغير.

كما حدد هذا القانون صلاحية مجلس النقد والقرض في مجموعة من النقط أهمها مراقبة الصرف وتنظيم سوقها بالإضافة إلى رقابة لاحقة للبرنامج العام للتجارة الخارجية إلى انب إنشاء لجنة الاقتراض مقرها في البنك المركزي ومهمتها مراقبة قروض الخارجية خاصة تلك التي تفوق المليون دولار وفي سنة 1995 أنشأت

سوق ما بين البنوك ووفقا لذلك أصبح للبنوك التجارية حق التعامل فيما بينها العملات الأجنبية بيعا وشراء.[1]

ثانيا: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

تعد سياسة تخفيض العملة إحدى السياسات الهامة التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من اختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية مزمنة بغرض تسوية هذه الاختلال، وقد أشار صندوق النقد الدولي منذ السبعينات إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري، وقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض، لكن رفضت السلطات الجزائرية ذلك بحكم أنها عملية غير مفيدة لا للصادرات الجزائرية ولا لوارداتها، ومن بين الحجج المدعمة لرفضها عملية التخفيض مايلي:

- من الجانب النظري يسيطر عليها قطاع المحروقات والتي تتحدد أسعارها في السوق العالمي، فإنه ليس من المفيد مباشرة عملية التخفيض لقيمة الدينار لأنه لن يكون هناك أثر على تنافسية الأسعار؛
- يتعلق جل هيكل الواردات بالمواد الغذائية إذا في هذه الوضعية سيترتب عن عملية التخفيض وبصفة كبيرة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية مما يضر بالقدرة الشرائية لدى الأفراد.[2]

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري

أن مختلف التعديلات والإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية اتجاه سعر صرف الدينار الجزائري والنظام المصرفي، والتي كانت ترمي في مجملها إلى عدة أبعاد اقتصادية، منها:[3]

1. تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمة الحقيقة، وتقليص الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي؛
2. يساهم تحرير سعر الصرف في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية كمشاريع السياحة؛
3. يعمل على ترشيد الاستهلاك بسبب أنه يساهم في ارتفاع أسعار المواد المستوردة، وعليه ينمي جانب العقلانية في الاستهلاك، وبالتالي تنخفض الواردات ويحدث تحسن في وضعية الميزان التجاري؛

[1]- هجيرة عبد الجليل، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: ملية دولية، جامعة بلقايد بوبكر بلقاسم، تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص 76.

[2]- صحراوي سعيد، **محددات سعر الصرف : دراسة قياسية للنظرية تعادل القوى الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص 135.

[3]- هجيرة عبد الجليل، مرجع سابق الذكر، صص 93-95.

4. يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد، وتعزيز استقلالية البنك المركزي، وكذلك نمو حجم احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف؛
5. تعزيز وتسهيل خطى أشكال الاندماج والشراكة مع الأطراف الخارجية، ويساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الإحلالي للواردات؛
6. يلزم المؤسسات الاقتصادية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية على اتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية اتجاه مختلف المخاطر المرتقبة كمخاطر الصرف؛
7. تحرير الأسعار الداخلية للمنتجات المدعمة لتصبح المؤسسات الاقتصادية حرة في تحديد سعر منتجاتها وبالتالي تقليص العجز المالي الذي تعني منه.

بالإضافة إلى:[1]

1. يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات وأن تتفاعل معها، فسعر الصرف المرن يمكنه امتصاص بعض آثار الصدمات الخارجية التي لولاه لانتقلت بكاملها إلى الاقتصاد الحقيقي أو إلى بعض قطاعاته؛
2. يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة والانتهازية التي يمارسها بعض التجار والمنتجين، وعليه تنعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري؛
3. يلزم المؤسسات الاقتصادية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية على اتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية اتجاه مختلف المخاطر المرتقبة (كمخاطر الصرف).
4. الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي[2]، وهذا عن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة، هذا مايزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذه السوق التي أصبح فيها سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي؛

[1]- بربري محمد أمين، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية- دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري**-،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد07، المجلد 05، الجزائر، 2009، ص39.

2- ملاك قارة، **سوق الصرف الموازي في الجزائر وإجراءات مكافحتها دراسة حالة : باعة العملات في السوق الموازي بمدينة قسنطينة**، مجلة الباحث الإقتصادي، المجلد 10، العدد 01، الجزائر: جامعة 20 او - 1955سكيكدة-،2022، ص 417.

المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري

تطور الميزان التجاري يعكس بشكل كبير تاريخ الاقتصاد وتحولاته عبر الزمن، فالجزائر من الدول التي كانت ولازالت تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز الطبيعي، لكن مع مجموع التغيرات الحادثة في العالم وتغيرات الطلب العالمي بدأت الجزائر في مواجهة مجموعة من التغيرات التطورات في ميزانها التجاري.

المطلب الأول: هيكل الميزان التجاري 2015-2021

من أجل الوقوف على أهم التغيرات التي عرفها الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2015-2021، سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى تطور ميزان المدفوعات و الميزان التجاري للفترة المدروسة.

أولا: تطور ميزان المدفوعات الجزائري

الجدول رقم (3-3): تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2015-2021، الوحدة دولار أمريكي

السنوات	الحساب الجاري الخارجي	صافي التحويلات الجارية	حساب الخدمات	الحساب المالي	الميزان الكلي
2015	-27.295	2.771	-7.529	0	-27.537
2016	-26.550	2.822	-7.327	0	-26.031
2017	-22.320	2.945	-8.026	0	-21.762
2018	-16.884	3.396	-8.274	1.064	-15.820
2019	-16.911	3.007	-6.357	-0.016	-16.927
2020	-18.68	2.256	-4.329	2.313	-16.369
2021	-4.512	1.953	-3.624	3.033	-1.479

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات البنك الوطني الجزائري، تم الإطلاع عليها يوم 2024/04/29، على الساعة 23:00، من الموقع الإلكتروني التالي: **https://www.bank-of-algeria.dz/**

الشكل رقم (3-1): تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2015-2021

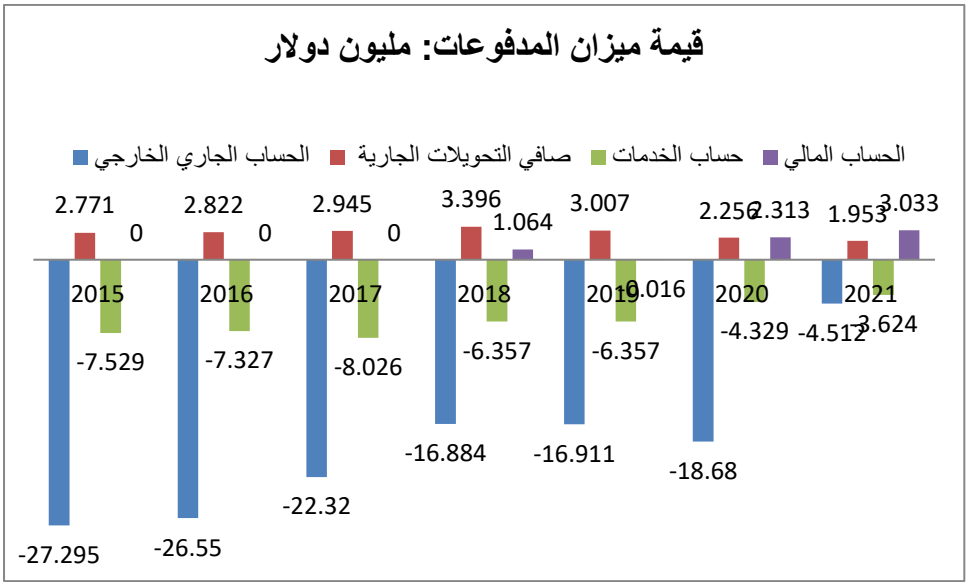

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات البنك الوطني الجزائري، تم الإطلاع عليها يوم 2024/04/29، على الساعة 01:28، من الموقع الإلكتروني التالي: https://www.bank-of-algeria.dz/.

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (3-3)، والشكل رقم(3-1)،تم ملاحظة أن الرصيد الكلي لرصيد ميزان المدفوعات سجل عجز فقد كان رصيد سالب قدر ب " 27.537-" مليون دولار، وهذا بسبب تراجع أسعار النفط بعد الأزمة العالمية للنفط لسنة 2014، كذلك إلى المستوى المرتفع للواردات، وقد حافظ رصيد ميزان المدفوعات على الرصيد السالب له لغاية سنة 2021، لكن بقيم متناقصة، وهذا مايفسر ب تذبذب أسعار النفط في تلك الفترة فهي لم تكن مستقرة، فقد ارتفعت بين سنتي 2016 و2018، لترجع للإنخفاظ في سنة 2019 و2020 كذلك نلاحظ تسجيل عجز في ميزان الحساب الجاري الخارجي بسبب ضعف مستويات الاستثمار الأجنبي وغياب التمويل الخارجي ، وفترة بداية انتشار وباء كوفيد 19 الذي ضيق دائرة الاستثمارات الأجنبية في تلك الفترة مما أدى إلى تمويل هذا العجز عن طريق السحب من احتياطات الصرف.

من جهة أخرى تم ملاحظة أن صافي التحويلات الجارية هو الميزان الوحيد تقريبا الذي سجل رصيد موجب في كامل الفترة الممتدة مابين 2015 إلى غاية 2021، وهذا راجع إلى عملية التمويل التي أنتهجتها الحكومة أنا ذاك لتمويل العجز في ميزان المدفوعات، كما نجد أيضا رصيد الحساب المال رصيد موجب إبتداءا من سنة 2018، نتيجة بداية الحكومة في خلق حلول اقتصادية لتفادي العجز كإبرام مجموعة من الاتفاقيات الثنائية وفتح أبواب الإستثمار الأجنبي.

ثانيا: تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري في الفترة ما بين 2015-2021

لا يختلف الميزان التجاري الجزائري في هيكله عن باقي الدول الأخرى، إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر يبين موقعها في المعاملات الدولية ويظهر الدور الاستراتيجي للصادرات البترولية التي تمثل مصدر الإيرادات الأساسي للاقتصاد الجزائري.

والجدول التالي يوضح وضعية الميزان التجاري في الفترة مابين 2015إلى غاية 2021.

الجدول رقم (3-4): وضعية الميزان التجاري الجزائري في الفترة ما بين 2015-2021

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الوحدة: مليـــون دولار أمريكي	-18.083	-20.128	-14.412	-7.427	-9.309	-13.615	1.171

المصـدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات البنك الوطني الجزائري، تم الإطلاع عليها يوم 2024/04/29، على الساعة 23:20 ، من الموقع الإلكتروني التالي: https://www.bank-of-algeria.dz/

الشكل رقم (3-2): وضعية الميزان التجاري الجزائري في الفترة ما بين 2015-2021

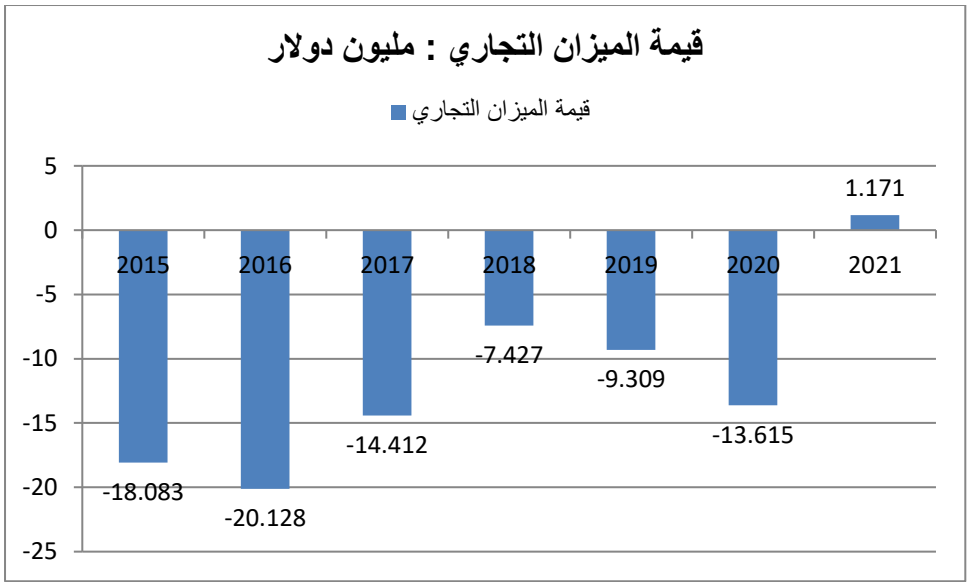

المصـدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات البنك الوطني الجزائري، تم الإطلاع عليها يوم 2024/04/30، على الساعة 10:00، من الموقع الإلكتروني التالي: https://www.bank-of-algeria.dz/

.

من الجدول رقم (3-4)، والشكل رقم(3-2)، تم ملاحظة أن الميزان التجاري الجزائري سجل عجزا برصيد سالب في سنة 2015 إلى غاية نهاية سنة 2020 ويفسر ذلك بإنخفاظ أسعار النفط بعد الأزمة العالمية للنفط لسنة 2014، التي أدت لإنخفاظ الصادرات وخاصة المحروقات بدرجة معتبرة وذلك لأسباب خارجية

لا يمكن التحكم فيها (تقلبات أسعار النفط)، هذا ما دفع السلطات آنذاك إلى تسقيف الواردات وترشيد الإنفاق، إضافة إلى إجراءات تخفيض العملة.

وقد سجل ارتفاعا قليلا في سنة 2021 وتسجيل رصيد موجب قدر ب 1.171 مليون دولار، وهذا يفسر ب مجموعة الجهود المبذولة من طرف السلطات لتحرير التجارة الخارجية ومحاولة رفع قيمة الصادرات خارج المحروقات لتفادي ثغرات العجز الناتجة عن تقلبات أسعار النفط التي تبقى المحدد الرئيسي لعجز الميزان التجاري الجزائري في الفترة الممدة من 2015 على غاية 2019.

المطلب الثاني: هيكل الصادرات والواردات الجزائرية في الفترة مابين 2015-2021

يتمثل هيكل الصادرات والواردات الجزائرية في الفترة مابين 2015-2021 كما يلي:

الجدول رقم (3-5): هيكل الصادرات خارج المحروقات في الفترة من 2015 إلى 2021

السنوات		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المواد الغذائية	القيمة	239	327	349	373	408	437	576
	النسبة%	11.62	18.36	18.08	13.18	1.16	1.99	1.49
المواد الأولية	القيمة	105	84	73	92	96	71	182
	النسبة%	5.10	4.72	3.78	3.25	0.27	0.32	0.47
مواد نصف مصنعة	القيمة	1685	1299	1410	2242	1445	1287	3486
	النسبة%	81.92	72.94	73.05	79.22	4.09	5.87	9.04
تجهيزات فلاحية	القيمة	0	0	0	0	0	0	1
	النسبة%	0	0	0	0	0.00	0.00	0.00
تجهيزات صناعية	القيمة	17	53	78	90	83	77	188
	النسبة%	0.83	2.97	4.04	3.18	0.23	0.35	0.49
سلع استهلاكية	القيمة	11	18	20	33	36	37	63
	النسبة%	0.53	1.01	1.03	1.16	0.10	0.17	0.16
مجموع الصادرات خارج المحروقات	القيمة	2057	1781	1930	2830	2068	1909	4495
	النسبة%	100	100	100	100	100	100	100

المصـــدر: هيكـــل الصـــادرات والـــواردات، النشـــرة الثلاثيـــة لســـنوات 2015-2022 ،تم الإطـــلاع عليهـــا يـــوم 2024/04/30، علـــى الساعة14:00، من الموقع الإلكتروني التالي الموقع الرسمي لبنك الجزائر**https://www.bank-of-algeria.dz/**

الشكل رقم (3-3): هيكل الصادرات خارج المحروقات في الفترة من 2015 إلى 2021

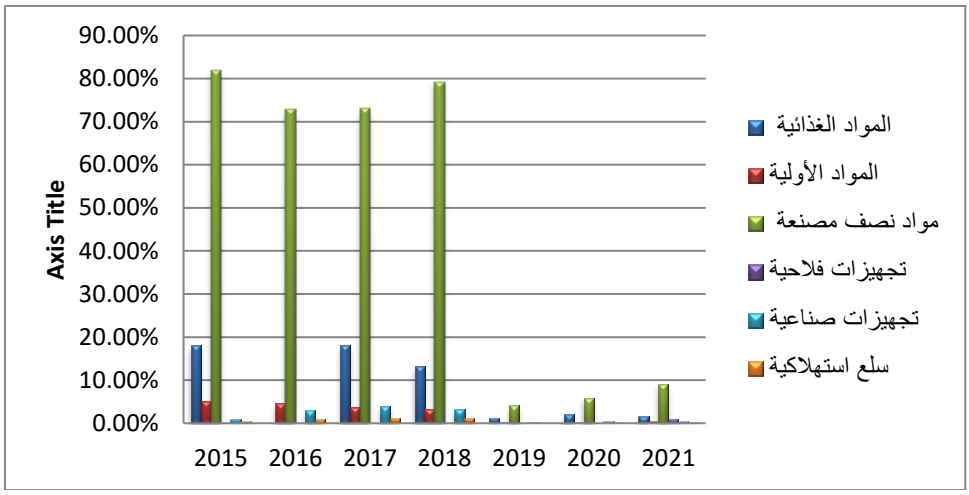

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر،تمالإطلاع عليها يوم 2024/04/30، على الساعة 15:00، من الموقع الإلكتروني التالي:https://www.bank-of-algeria.dz/

استنادا على الجدول رقم (3-5)، والشكل رقم (3-3)، اللذان يمثلان هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة الممتدة ما بين 2015 إلى غاية 2021، يتضح لنا أن هناك 06 مجموعات تشكل هيكل الصادرات خارج المحروقات، كما تم ملاحظة تطور صادرات كل مجموعة من هذه المجموعات خلال الفترة المدروسة (2015-2021)، فالمواد نصف المصنعة كانت تشكل طيلة الفترة المدروسة النسبة الغالبة مقارنة مع باقي المجموعات، وقد تراوحت نسبتها خلال سنة 2015 (81.92%) وهي النسبة الأعلى على طول سنوات المدروسة ويفسر هذا إلى نقص الإمكانيات الجزائرية في مجال الصناعات ، كما يلاحظ وجود تذبذب في نسبة الصادرات لكامل المجموعات بين النزول والصعود خاصة في سنوات الثلاثة الأخيرة 2019 و2020و 2021، وهذا راجع إلى تذبذب الأسواق العالمية خلال فترة وباء كوفيد 19، وكثرة الأسواق والإنفتاح الاقتصادي المطبقمن طرف الكثير من الدول.

ومن خلال نفس الجدول والمنحنى البياني تم ملاحظة أيضا بأن المواد الغذائية جاءت في المرتبة الثانية من حيث النسبة المشكلة للصادرات خارج المحروقات وقد كانت نسبتها متذبذبة نزولا وصعودا كذلك، لكن لم يكون كبير ، حيث قدرت بين أدنى قيمة والتي قدرت ب 239 سنة 2015 وأعلى قيمة سنة 576 مليون دولار في سنة 2021. أما في المرتبة الثالثة نجد المواد الأولية في المرتبة الثالثة من حيث نسبتها في الصادرات خارج المحروقات، تليها التجهيزات الصناعية ثم المواد الاستهلاكية وفي المرتبة الأخيرة.

ومنه يمكن القول أن نسبة الصادرات خارج المحروقات تبقى ضعيفة حيث بلغت قيمتها في سنة 2021 (4495مليون دولار) وهي نسبة ضعيفة، مقارنة بقيمة الواردات في نفس السنة ، وهذا ما يتطلب مزيدا من الجهد والدعم لصالح المصدرين للرفع من هذه القيم أكثر.

الجدول رقم (3-6): هيكل الواردات خارج المحروقات للفترة ما بين 2015 إلى غاية 2021

السنوات		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المواد الغذائية	القيمة	9329	4041	8069	8199	7694	7723	8877
	النسبة%	18.06	17.19	16.47	16.88	17.24	21.73	23.69
المواد الأولية	القيمة	1508	830	1456	1814	1921	2199	3401
	النسبة%	2.92	3.53	2.97	3.73	4.30	6.19	9.08
مواد نصف مصنعة	القيمة	11512	5879	10483	10468	9840	7641	7313
	النسبة%	22.29	25.01	21.40	21.55	22.05	21.42	19.52
تجهيزات فلاحية	القيمة	579	239	585	537	437	198	247
	النسبة%	1.12	1.02	1.19	1.11	0.98	0.56	0.66
تجهيزات صناعية	القيمة	16593	7792	13368	12824	10845	8697	9158
	النسبة%	32.13	33.14	27.29	26.40	24.30	24.47	24.44
سلع استهلاكية	القيمة	9773	4107	8129	9312	7934	5577	6498
	النسبة%	18.92	17.47	16.60	19.17	17.78	15.69	17.34
وارداتأخرى	القيمة	/	/	4991	4443	4592	2649	6498
	النسبة%	/	/	10.19	9.15	10.29	7.45	3.89
مجموع الواردات خارج المحروقات	القيمة	51646	23509	48980	48573	44632	35547	37464
	النسبة%	100	100	100	100	100	100	100

المصدر:هيكل الصادرات والواردات، النشرة الثلاثية لسنوات 2015-2022 ،تم الإطلاع عليها يوم 2024/04/30، على الساعة14:30 ، من الموقع الإلكتروني التالي الموقع الرسمي لبنك الجزائر**https ://www.bank-of-algeria.dz/**.

الشكل رقم (3-4): هيكل الواردات خارج المحروقات للفترة ما بين 2015 إلى غاية 2021

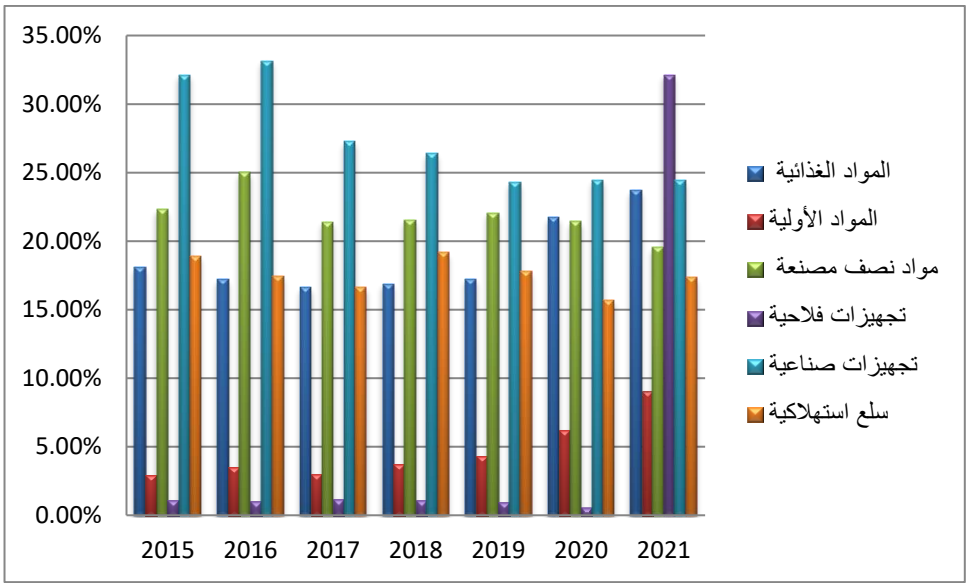

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، تم الإطلاع عليها يوم2024/04/30، على الساعة 22:00 ، من الموقع الإلكتروني التالي:https://www.bank-of-algeria.dz/

من خلال الجدول رقم(3-6) و الشكل رقم (3-4) أعلاه فإن نسب الواردات سجلت انخفاضات متتالية منذ سنة 2015، إلى غاية 2020 ، التي مثلت أكبر انخفاض في الفترة المدروسة (20215-2021)، ويتعلق هذا الانخفاض بشكل أساسي بمجموعات المنتجات الاستهلاكية والمواد نصف المصنعة والمعدات الصناعية، أما بالنسبة لمجموعة المواد الغذائية ومجموعة المواد الأولية فقد شهد كلاهما زيادة طفيفة في سنوات الأخيرة مقارنة بسنة 2019.

ويفسر هذا الانخفاض بسياسة التقشف التي قامت بها الحكومة لكبح الواردات بعد أزمة النفط العالمية التي أحقت الضرر بالعديد من الاقتصاديات التي تعتمد في اقتصادها على المحروقات بدرجة كبيرة.

الجدول رقم (3-7): هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2015-2021 ،الوحدة مليار دولار

السنوات		إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2015	القيمة	35.138	33.080	2.057
	النسبة %	100	94.15	5.85
2016	القيمة	29.698	27.917	8.18
	النسبة %	100	94	6.17
2017	القيمة	34.569	33.203	1367
	النسبة %	100	94.51	3.95
2018	القيمة	41.115	38.953	2218
	النسبة %	100	93.23	5.39
2019	القيمة	35.312	33.168	2.068
	النسبة %	100	94.14	5.86
2020	القيمة	21.925	20.231	1.909
	النسبة %	100	91.29	8.71
2021	القيمة	38.553	35.190	4.195
	النسبة %	100	88.34	11.66

المصـــدر:هيكـــل الصـــادرات والـــواردات، النشـــرة الثلاثيـــة لســـنوات 2015-2022 ،تم الإطـــلاع عليهـــا يـــوم 2024/04/30، علـــى الساعة22:00، من الموقع الإلكتروني التالي الموقع الرسمي لبنك الجزائر**https://www.bank-of-algeria.dz/**.

الشكل رقم (3-5): هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2015-2021

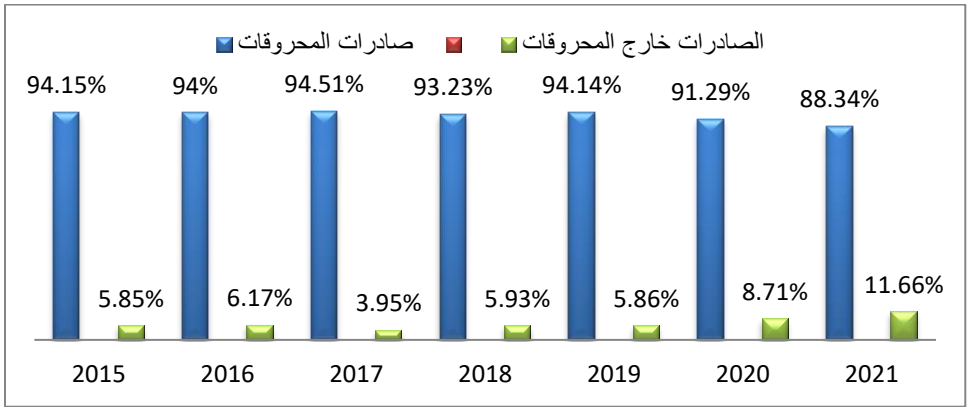

المصـــدر:مـــن إعـــداد الطـــالبين بالاعتمـــاد علـــى إحصـــائيات بنـــك الجزائر،تمـــالإطلاع عليهـــا يـــوم30 /2024/04، علـــى الســـاعة 22:30، مـــن الموقـــع الإلكتروني التالي:https://www.bank-of-algeria.dz/

مـــن خـــلال الجـــدول رقـــم (3-7)، والشـــكل رقـــم (3-5)، يظهـــر أن تطـــور قيمـــة الصـــادرات خـــارج المحروقـــات مقارنـــة مـــع صـــادرات المحروقـــات والصـــادرات الإجماليـــة وهـــذا خـــلال الفـــترة المدرســـة (2015-2021)، حيـــث يظهـــر لنـــا ضـــعف كبـــير في قيمـــة الصـــادرات خـــارج المحروقـــات طيلـــة فـــترة الدراســـة، فقـــد قـــدرت قيمتهـــا ب2.057

مليار دولار والتي تعد جد ضعيفة بالنسبة للصادرات المحروقات في نفس السنة التي قدرت ب33.080 مليار دولار من نفس السنة.

ومن جهة أخرى تم ملاحظة خلال السنوات 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 إلى غاية 2021 شهدت تذبذبا بين الصعود والنزول، حيث أنها وصلت في سنة 2021 إلى 4.195 مليار دولار وهي أعلى قيمة وصلت إليها خلال الفترة المدروسة.تقابلهاانخفاض في مجموع الصادرات خلال سنة 2019 و2020 وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول نتيجة الوضعية الوبائية (كوفيد 19)، منذ بداية 2020،وترتفع خلال 2021 وهذا يفسر بالإهتمام الكبير الذي أصبحت تتلقاه الصادرات خارج المحروقات من طرف الحكومة الجزائرية.

المطلب الثالث: انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي وأهم شركائه التجاريين

مر الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات بمجموعة من المبادلات والاتفاقيات قصد الانفتاح على الأسواق العالمية، وقد نتج عن هذا الانفتاح تشكل مجموعة من الشركاء الاقتصاديين كالإتحاد الأوروبي.

أولا: الشراكة الأورو جزائرية:

تم توقيع اتفاقية شراكة الاتحاد الأوروبي- الجزائر بعد استكمال 17 جولة من المفاوضات، في 19 ديسمبر 2001 في مقر المفوضية الأوروبية في بروكسل، وتلا ذلك التوقيع الرسمي في 22 أفريل 2001 في فالنسيا بإسبانيا، لا تنحصر هذه الاتفاقية على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري، تعاون اقتصادي ومالي، تدفقات استثمارية) وجوانب سياسية واجتماعية وثقافية ضرورية لتنمية مستدامة، تتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60% مع المجموعة الأوروبية، تمهيدا لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ أنشأت الجزائر لجنة وزارية دائمة لضمان تنفيذها السليم، دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بشكل رسمي في 01 سبتمبر2005.

- **مراجعة إتفاق الشراكة مع الإتحادالأوربي:**

بعد 15 سنة من دخول الاتفاق حيز التطبيق، وبعد تسجيل عجز مستمر ومتزايد مع هذا الشريك الاقتصادي، وتحت ضغط أزمة تراجع أسعار المحروقات، طالب الرئيس الجزائري في أوت 2020 بتقييم الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، ولاسيما اتفاق الشراكة مع الإتحادالأوروبي الذي يجب أن يكون محل عناية خاصة تسمح بترقية مصالح الجزائر من أجل علاقات متوازنة، ولهذا طالب وزير الخارجية الجزائري في ديسمبر من نفس السنة بمراجعة اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، قبل هذا كانت أبدت

دول التكتل الأوروبي انزعاجها الكبير من الإجراءات التي اتخذتها الجزائر فيما يتعلق بكبح الواردات، حيث أخضعت بعض السلع إلى نظام الحصص وتراخيص الإستراد سنة 2018، والتي أضرت بالعديد من الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وأكيد أن مثل الطلب سيكون مصدر إزعاج جديد وإن أبدت بعض الدول تفهمها له.

ثانيا: الإنظمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر:

قامت الجزائر بالمصادقة على اتفاقية تسهيل وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية في أوت 2004، وفي سنة 2007 أعلن رئيس الجمهورية في القمة الاقتصاديةوالاجتماعية بالرياض الإنظمام رسميا لهذه المنطقة كخطوة نحو الوحدة الاقتصادية العربية وكوسيلة لتعزيز التنمية العربية الشاملة، وقدمت الجزائر ملف الإنظمام للمنطقة العربية للتبادل الحر لدى الأمانة العامة للجامعة العربية الشاملة، وقدمت الجزائر ملف الإنظمام للمنطقة العربية للتبادل الحر لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 31 ديسمبر 2008، بعد الالتزام الرسمي من طرف الحكومة الجزائرية بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة، المبادلات التجارية بين الجزائرية بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة، المبادلات التجارية بين الجزائر والبلدان العربية الأعضاء في المنطقة، بدأت تستفيد من الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية ابتداء من 01 جانفي 2009، تم وضع نقطة اتصال على مستوى وزارة التجارة لتسيير ومتابعة البرنامج التنفيذي، التي تعمل بالتنسيق مع نقاط الاتصال الأخرى للدول الأعضاء في المنطقة وكذا الأمانة العامة للجامعة العربية.[1]

ثالثا: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

- لقد بدأت الجزائر مفاوضاتها مع OMC منذ 1986 تاريخ تقديم مذكرة الانضام، وفي اجتماع المنظمة المنعقد يومي 22-23 أفريل 1998 بجنيف، عقد أو الجولات من المفاوضات مع الجزائر أين تم طرح تصور واضح حول تطابق التجارة الخارجية للجزائر مع الإجراءات المتنضمنة في الاتفاقيات التجارية ل OMC.
- وقد تميزت هاته الجولة بالمناقشة والإجابة عن 500 سؤال طرحته البلدان العضوة حول مختلف أشكال لاقتصاد الوطني في مجال السياسة التجارية، السياسات المطبقة في ميادين الطاقة والمنتجات الاقتصادية والفلاحية وكذا قطاع الخدمات المالية.
- وقد أوقفت المفاوضات خلال 1999، رغم أنه خلال الدورة الوزارية الثالثة لمنظمة التجارة العالمية بمدينة سياتل الأمريكية بمشاركة 135 دولة، مثل الجزائر وفد رسمي خاص مكلف بمباشرة

[1]- مفتاح حكيم، **السياسة التجارية والجزائرية وأزمات تراجع أسعار المحروقات**، مجلة الإبداع، جامعة البليدة، المجلد 11،العدد 01، 2021، ص310.

المفاوضات الثنائية والتي تضمنت جولتين، الأولى خصت الإجراءات الجبائية للتجارة الخارجية والرسوم الجمركية وتحديد شروط حماية المنتوج الوطني، أما الثانية فتضمنت ميادين الخدمات بما فيها قطاع البنوك، الاتصال والتأمين...إلخ.

- وفي 09 افريل 2001، التقى وزير التجارة، آنذاك، مع رئيس المنظمة العالمية للتجارة في محاولة في محاولة لإنعاش المفاوضات، إلا أن هذه الأخيرة فشلت خاصة بعد انتقاد خبراء OMC للملف الجزائري وتسجيل 37 قاعدى تجارية لم تتقيد بها الجزائر،إلا أن الجزائر التزمت بعد ذلك بإحداث تغيرات جذرية في المنظومة الجبائية والجمركية وهو ما تم الشروع فيه في قانون المالية التكميلي لسنة 2001.
- وقد استأنفت الجزائر المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة في 9 سبتمبر 2001. وفي جويلية من نفس السنة، تم تحضير ملف بالتنسيق مع اللجنة المكلفة بمتابعة 28 دولة تتفاوض للانضمام إلى OMC.

ولازالت تصريحات المسؤولين الجزائريين تتوالى وتعبر عن رغبتهم في قبول الجزائر كعضوة في منظمة التجارة العالمية.[1]

[1]- خالدي خديجة، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 02،العدد 02، 2005، ص87.

المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة مابين (2015-2021)

إن الأزمات التي تمس قطاع المحروقات في الجزائر تجر معها باقي القطاعات مختلف المعاملات الاقتصادية الأخرى، فعند أزمة انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية تتأثر تلقائيا المالية العامة للدولة ومن بينها سعر الصرف الذي بدوره يؤثر بشكل مباشر على توازن الميزان التجاري خاصة وبالتالي على ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: أثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري

من أهم المتغيرات التي تأثر في الميزان التجاري، تغيرات سعر الصرف فهو يؤثر إما بالسلب أو بالإيجاب.

أولا: تطور الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

الجدول رقم (3-8): تطور الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، الوحدة: مليار دولار أمريكي.

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
دينار/ الدولار الأمريكي	100.4641	109.4654	110.9610	116.6169	119.3606	126.8288	135.1064

المصدر: بنك الجزائر، تم الإطلاع عليها يوم2024/04/31، على الساعة 01:00، من الموقع الإلكتروني التالي: https://www.bank-of-algeria.dz/،

الشكل رقم (3-6): تطور الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

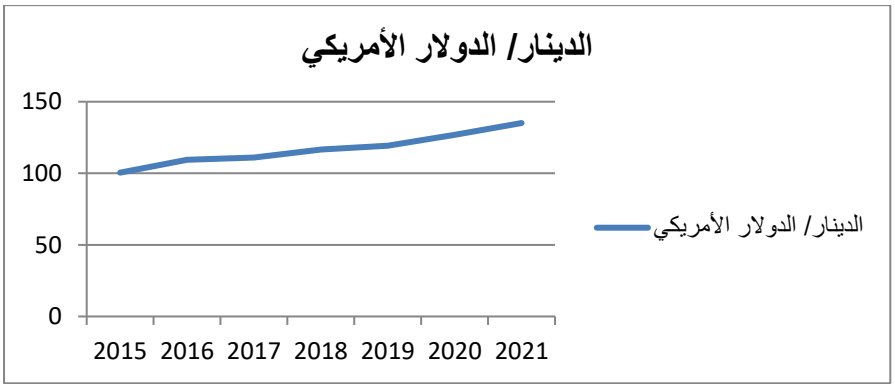

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات، تم الإطلاع عليها يوم 2024/05/01، على الساعة 12:00، من الموقع الإلكتروني التالي:https://www.bank-of-algeria.dz/

من خلال الجدول (3-8) و الشكل رقم (3-6)، يتبين أن تطور سعر الصرف مقابل الدولار في تصاعد مستمر خلال الفترة المدروسة (2015-2021)، حيث أنه في 2015 كان قيمة الدينار كانت 100.4611 دولار أمريكي ليصل إلى 135.1064 دولار أمريكي للدينار، وهي قيمة مرتفعة بالنسبة للسنوات السابقة ويفسر ذلك إلى تسجيل ارتفاع في أسعار النفط العالمية.

وهـذاالارتفاع المستمر يـدل علـى تـدهور قيمـة الـدينار بالنسـبة للـدولار الأمريكـي، فقـد ارتفـع الـدولار الأمريكـي مقابل مختلف العملات بعد أزمة النفط لسنة 2014.

ويفسـرانخفاض الـدينار مقابـل لـدولار الأمريكـي في الفـترة المدروسـة برغبـة الحكومـة الجزائريـة في رفـع صـادرات المحروقـات والمسـعرة بالـدولار، كـذلك بسـبب سياسـة تخفـيض العملـة، وسياسـة التقشـف المنتهجـة لكـبح الـواردات المطبقة حين ذاك.

الجدول رقم (3-9):تطور الدينار الجزائري مقابل الأورو

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
دينار/ الأورو	111.4418	121.1766	125.3231	137.684	133.7058	144.8804	159.7558

المصـــــدر: بنـــك الجزائـــر، تم الإطـــلاع عليـــه يـــوم 2024/05/05، علـــى الســـاعة: 22:00، مـــن الموقـــع الإلكـــتروني التالي:https://www.bank-of-algeria.dz/،

الشكل رقم (3-7):تطور الدينار الجزائري مقابل الأورو

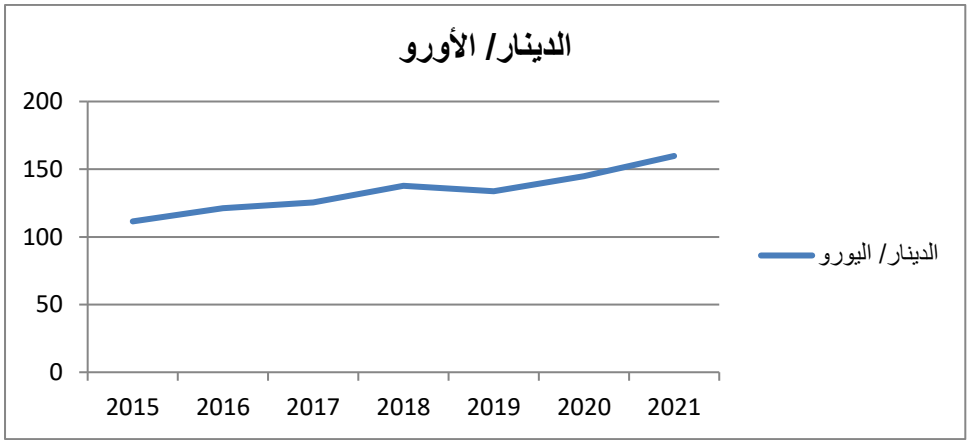

المصـدر: مـن إعـداد الطلبـة بالاعتمـاد علـى إحصـائيات بنـك الجزائـر، تم الإطـلاع عليهـا يـوم 2024/05/05، علـى السـاعة 22:30، من الموقع الإلكتروني التالي: https://www.bank-of-algeria.dz/،

مـن الجـدول رقـم (3-9) والشـكل رقـم (3-7)، يلاحـظ أن قيمـة الـدينار مقابـل الاورو في الفـترة المدروسـة (2015-2021) في تزايـد مسـتمر ابتـداءا مـن سـنة 2015 وهـي السـنة الـتي تعـد أق قيمـة مـن السـنوات المدروسـة حيـث نجـد قيمـة الـدينار مقـابر الاورو قـد بلغـت 111.4418 اورو، وهـذا راجـع إلى سياسـة تخفـيض العملة التي قمت بها السلطات النقدية الجزائرية بعد انهيار أسعار النفط بعد أزمة 2014.

في المقابـل تلاحـظ وصـول قيمـة الـدينار مقابـل الاورو الفرنسـي قـد بلغـت الـذروة في 2021، وهـذا يفسـر بعمليـة تنشـيط الصـادرات خـارج المحروقـات الـتي قامـت بهـا الجزائـر، وبمـا أن معظـم المعـاملات التجاريـة الجزائريـة تـتم مـع الإتحاد الأوروبي الذي عملته الاورو فقيمة المبادلات تمثل تقريبا فوق 50%.

الجدول رقم (3-10): تطور الدينار مقابل العملات (الين الياباني/ الجنيه الإسترليني)، الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الدينار/ الين الياباني	153.6023	148.2511	143.0046	155.6363	152.362	162.8243	185.8484
الدينار/ الجنيه الإسترليني	82.9923	101.0106	98.9281	105.6025	109.529	118.9099	123.0171

المصـــدر:إحصـــائيات بنـــك الجزائـــر، تم الإطـــلاع عليهـــا يـــوم 2024/05/05، علـــى الســـاعة 23:00، مـــن الموقـــع الإلكـــتروني التالي:https://www.bank-of-algeria.dz/.

الشكل رقم (3-8): تطور الدينار مقابل العملات (الين الياباني/ الجنيه الإسترليني)

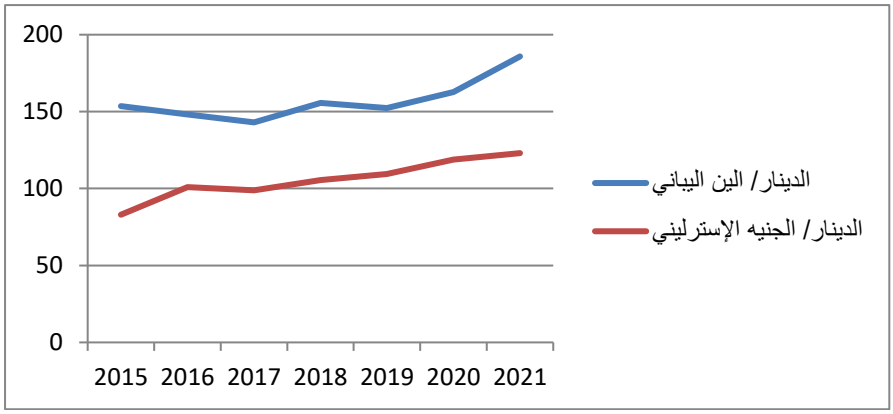

المصـــدر: مـــن إعـــداد الطلبـــة بالاعتمـــاد علىإحصـــائياتبنك الجزائـــر، تم الإطـــلاع عليهـــا يـــوم 2024/05/05، علـــى الســـاعة 12:00، مـــن الموقـــع الإلكتروني التالي:**https://www.bank-of-algeria.dz/،**

بالاســتناد علــى الجــدول رقــم (3-10) والشــكل رقــم (3-8)، يلاحــظ تذبــذب في قيمــة الــدينار مقابــل الــين اليــابانيوالجنيــه الإســترليني، ففــي ســنة 2015 يلاحــظ انخفــاض في قيمــة الــدينار مقابــل الــين اليــابانيوالجنيــه الإســترليني، وهــذا راجــع إلى سمــاح الســلطة النقديــة في الجزائــر بتخفــيض اسمــي للــدينار قــدر ب20% في ســنة 2015 واســتمر هــذا التحفــيظ إلى غايــة 2016 وبدايــة 2017، لتعــرف قيمــة الــدينار تزايــد ملحــوظ في الســنوات 2018-2019-2020-2021 مــن الفــترة المدروســة بســب عمليــة التصــحيحات الــتي قامــت بهــا الســلطة النقديــة قصــد تصــحيح اخــتلال ميــزان المعــاملات الخارجيــة، وجهودهــا المبذولــة قصــد الانفتــاح الاقتصــادي على الأسواق العالمية، لتفادي هبوط احتياط النقد الأجنبي.

المطلب الثاني: أثر التغيرات في سعر الصرف على الصادرات الجزائرية

أولا: أثر إنخفاض الدينار الجزائري على الصادرات خارج المحروقات

إن حوالي 98% من صادرات الجزائر مقيمة بالدولار في حين أن أكثر من 50% من وارداته من أوروبا، مقيمة بالأورو، وعليه تتحمل الجزائر خسائر كبيرة نتيجة ارتفاع قيمة الأورو، حيث أصبح الاتحاد الأوربي العميل الأول للجزائر من 1980 وأمريكا الشمالية في المقام الثاني بعد أن كانت العميل الأول قبل 1980.

فأغلب صادرات الجزائر مصدرها قطاع المحروقات، والتي تكون مسعرة بالدولار، وعليه فأي تغيير في سعر الدينار مقابل الدولار يؤثر عليها بشكل مباشر .

حيث أن عملية التخفيض التي قمت بها السلطات النقدية لسعر الصرف في سنة 2015 والمقدر ب20%تقريبا،سجلت حصيلة الصادرات انخفاض ملحوظ، وهذا نتيجة أزمة 2014 التي انهارت على أثرها أسعار البترول، مما دفع بالحكومة بإتباع سياسة التقشف إلى غاية سنة 2018، وقد كانت نسبة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة إلى غاية 2020، مما يؤكد على ريعية الاقتصاد الجزائري واعتماده على مصدر دخل وحيد.

أما في ابتداء من سنة 2021، فقد شهد قطاع التصدير قفزة تاريخية لم تشهدها الجزائر من قبل، وهذا نتيجة الارتفاع المعتبر لحجم الصادرات غير النفطية، وهي السنة التي تعتبر بداية خروج الاقتصاد الجزائري من دائرة الريع البترولي.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات

وفي الجدول التالي سنوضح مختلف الأقاليم التي تصدر إليها الجزائر مع قيمة الصادرات الموجهة إليها خلال فترة 2015-2021. **الوحدة مليون دج.**

الجدول رقم (3-11): مختلف الأقاليم التي تصدر إليها الجزائر مع قيمة الصادرات الموجهة إليها

المناطق الجغرافية	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الاتجاه الأوروبي	2343477.1	1879792.0	2273367.9	2806500.2	2449564.9	1534213.4	غير متوفرة
الدول الأوروبية الأخرى	191455.5	159686.4	216501.7	299226.5	258305.9	340838.0	غير متوفرة
أمريكيا الشمالية	290157.2	564671.4	461683.9	508649.5	266897.7	69976.5	غير متوفرة
أمريكا اللاتينية	172710.7	217495.7	283647.7	315130.0	197411.5	111727.9	غير متوفرة
المغرب العربي	158123.5	128095.7	142079.1	195416.4	221099.2	189489.5	غير متوفرة
الدول العربية	58326.6	43254.3	87278.4	90033.5	102681.1	64295.8	غير متوفرة
دول إفريقيا	8339.5	7798.4	13474.8	15520.0	13366.9	18353.6	غير متوفرة
أسيا	306313.3	257697.3	429145.3	629550.5	706963.0	500622.8	غير متوفرة
باقي دول العالم	8283.2	19225.2	21117.0	29252.1	55358.5	16853.9	غير متوفرة
المجموع	3537186.7	3277716.4	3928295.648 89278.6	4889278.6	4271648.8	2846371.4	غير متوفرة

المصـــدر:الـديوان الـوطني للإحصـائيات، حوصـلة التبـادلات الخارجيـة 2015-2020،تمـالإطلاع عليهـا يـوم 2024/05/06، علـى الساعة10:30، من الموقع الإلكتروني التالي: https://www.ons.dz/.

يلاحظمـن الجـدول رقـم (3-11)، أن توزيـع الصـادرات الجزائريـة علـى مختلـف الأقـاليم الجغرافيـة تختلـف مـن منطقـة إلى أخـرى، وأن هنـاك تنوعـا جغرافيـا لتصـدير الصـادرات السـلعية الجزائريـة وهـذا مـا بينـه الجـدول رقـم (3-11).

حيـث يتـبن أن أول شـريك للجزائـر هـو الإتحـاد الأوروبي مـن خـلال الصـادرات الموجـه إليـه مـن المـواد الأوليـة والمتمثلـة في البـترول والغـاز، وأن قيمـة الصـادرات نحـو الإتحـاد الأوروبي في تذبـذب بـين النـزول والصـعود خـلال الفـترة المدروسـة (2015-2021)، وهـذا راجـع إلى القـرب الجغـرافي للجزائـر مـع الأسـواق الأوروبيـة إضـافة إلى مجمـوع الاتفاقيـات الـتي قامـت بهـا الجزائـر مـع الإتحـاد قصـد الانفتـاح تليهـا دول أسـيا، علـى الأسـواق العالميـة وتأتي دول أمريكا الشمالية والجنوبية في المرتبة الثالثة.

أمـا بخصـوص الـدول العربيـة فنجـد أن قيمـة الصـادرات تعـد ضـئيلة نوعـا مـا مقارنـة بالـدول الأخـرى، كـذلك نفـس الشئ بالنسبة للدول المغرب العربي ودول إفريقيا.

الجدول رقم (3–12): الزبائن العشرة الأوائل للجزائر من سنة 2015 إلى غاية 2020

الدولة		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إيطاليا	الرتبة	02	01	01	01	02	01	غير متوفرة
	نسبة صادرات%	15.1	17.4	16.0	14.4	12.8	14.4	غير متوفرة
إسبانيا	الرتبة	01	02	03	02	03	03	غير متوفرة
	نسبة صادرات%	17.7	12.9	11.7	12.1	11.4	10.2	غير متوفرة
تركيا	الرتبة	07	07	07		06	04	غير متوفرة
	نسبة صادرات%	5.2	4.5	5.2		5.9	8.8	غير متوفرة
هولندا	الرتبة	06	06	06	08	08	07	غير متوفرة
	نسبة صادرات%	5.7	4.9	5.7	5.1	4.5	4.3	غير متوفرة
البرتغال	الرتبة	10		09				غير متوفرة
	نسبة صادرات%	2.6		2.7				غير متوفرة
فرنسا	الرتبة	03	04	02		01	02	غير متوفرة
	نسبة صادرات%	13.2	11.4	12.6		13.7	13.7	غير متوفرة
بلجيكيا	الرتبة	09	10	10				غير متوفرة
	نسبة صادرات%	2.9	3.3	2.6				غير متوفرة
البرازيل	الرتبة	08	05		07		10	غير متوفرة
	نسبة صادرات%	4.3	5.4		5.4		3.0	غير متوفرة
الـــولايات المتحـــدة الامريكية	الرتبة	05	03	05	04	05		غير متوفرة
	نسبة صادرات%	6.4	12.9	6.4	9.6	6.1		غير متوفرة
بريطانيا	الرتبة	04	09	08	05	04		غير متوفرة
	نسبة صادرات%	7.0	3.5	4.6	6.5	6.3		غير متوفرة
تونس	الرتبة						06	غير متوفرة
	نسبة صادرات%						4.3	غير متوفرة
اليونان	الرتبة						08	غير متوفرة
	نسبة صادرات%						3.4	غير متوفرة
كندا	الرتبة		08					غير متوفرة
	نسبة صادرات%		4.3					غير متوفرة
ماليزيا	الرتبة						09	غير متوفرة
	نسبة صادرات%						3.2	غير متوفرة
البرازيل	الرتبة							غير متوفرة

	نسبة صادرات%							غير متوفرة
الهند	الرتبة					09		غير متوفرة
	نسبة صادرات%					3.7		غير متوفرة
الصين	الرتبة				07	10		غير متوفرة
	نسبة صادرات%				4.7	3.0		غير متوفرة
جمهورية كوريا	الرتبة				10			غير متوفرة
	نسبة صادرات%				3.9			غير متوفرة

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة التبادلات الخارجية 2015-2020،تمالإطلاع عليها يوم2024/05/08، على الساعة 13:00، من الموقع الإلكتروني التالي:https://www.ons.dz/.

- **ملاحظة**:الخانة ⁄ تمثل الدول التي لم يتم التعامل معها في تلك السنة.

من خلال الجدول رقم (3-12)، يلاحظأن أهم المناطق التي تصدر إليها الجزائر متمثلة أغلبها في دول الإتحاد الأوروبي، وهذا راجع إلى العديد من الاعتبارات منها مجموع الاتفاقيات قامت بها الجزائر قصد الانفتاحالاقتصادي على الأسواق العالمية، كذلك الاعتبارات التاريخية كون الجزائر كانت من المستعمرات الفرنسية مما دفع ارتباط أسواقها بالأسواق الفرنسية حتى لو بصفة قليلة.

المطلب الثالث: أثر التغيرات في سعر الصرف على الواردات الجزائرية

تلعب أسعار سعر الصرف دورا هاما في حجم وتكلفة الواردات الجزائرية، لها تأثير كبير على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

أولا: أثر انخفاض الدينار الجزائري على الواردات

تخفيض البنك المركزي لسعر الصرف مقابل الدولار سنة 2015 نتيجة أزمة 2014 النفط أدى إلى تراجع حصيلة الواردات إلى غاية 2018، هذا راجع إلى سياسة التقشف التي قمت بها الحكومة لكبح الواردات سنة 2018، لكن كثر الطلب من طرف الدولة الجزائرية على مجموعة من السلع أدى بالضرورة إلى توسيع دائرة الواردات في السنوات إبتداءا من سنة 2019، وهذا راجع غلى زيادة الكثافة السكانية، و الانعدام الشبه تام في القطاع الإنتاجي.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للواردات

وفي الجدول التالي سنوضح مختلف الأقاليم التي تورد الجزائر مع قيمة الواردات الموجهة إليها خلال فترة 2015-2021.الوحدة مليون دج.

الجدول رقم (3-13): مختلف الأقاليم التي تستورد منها الجزائر

المناطق الجغرافية	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإتحاد الأوروبي	2559959.5	2460200.0	2252486.5	2466672.5	2225947.2	1821489.9	غير متوفرة
الدول الأوروبية الأخرى	376998.3	351014.7	473282.3	496323.1	457385.5	482121.9	غير متوفرة
أمريكا الشمالية	333735.7	307997.0	268651.7	246179.6	237303.5	240274.5	غير متوفرة
أمريكا اللاتينية	321428.5	339854.4	369006.5	441256.0	434606.5	437279.6	غير متوفرة
المغرب العربي	68256.2	76708.7	65647.0	63932.5	66306.3	50184.9	غير متوفرة
الدول العربية	193328.1	210229.0	170168.5	223152.7	214998.8	221877.9	غير متوفرة
دول إفريقيا	36997.3	26824.1	21644.8	20445.2	24068.8	21378.7	غير متوفرة
أسيا	1250925.8	1337359.1	1425587.3	1393677.7	1309701.4	1050700.5	غير متوفرة
باقي دول العالم	51830.2	44589.8	64856.1	51593.5	46519.1	38345.1	غير متوفرة

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات،حوصلة التبادلات الخارجية 2015-2020.تم الإطلاع عليها يوم2024/05/08، على الساعة 02:00، من الموقع الإلكتروني التالي:https://www.ons.dz/

يلاحظ من الجدول رقم (3-13)، أن قيمة الواردات في تذبذب مستمر حيث تم ملاحظة أنها مرتفعة في سنة 2015، ثم تتناقص وترتفع مرة أخرى على طول فترة الدراسة (2015-2021)، وهذا راجع إلى سياسة التقشف التي قامت بها السلطات النقدية بعد أزمة 2014 لكبح الواردات حيث أن معظم الواردات الجزائرية مصدرها منطقة الأورو، وبالتالي فإن تأثير الاورو يظهر من خلال الواردات، وهذا نظرا لخاصية التجارة الخارجية للجزائر، كون صادراتها تسعر بالدولار وارداتها تأتي من منطقة الأورو وهذا ما ينعكس سلبا على الميزان التجاري.

الجدول رقم (3–14): المونون العشرة الأوائل للجزائر من سنة 2015 إلى 2021

المناطق الجغرافية		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
فرنسا	الرتبة	02	02	02	02	02	02	غير متوفرة
	نسبة %الواردات	10.5	10.1	9.3	10.4	10.2	10.6	غير متوفرة
إيطاليا	الرتبة	03	03	03	03	03	03	غير متوفرة
	نسبة %الواردات	9.4	9.9	8.2	7.9	8.1	7.1	غير متوفرة
تركيا	الرتبة	07	07	06	06	06	06	غير متوفرة
	نسبة %الواردات	3.9	4.1	4.4	5.0	5.1	4.3	غير متوفرة
الصين	الرتبة	01	01	01	01	01	01	غير متوفرة
	نسبة %الواردات	15.9	17.9	18.1	17.0	18.2	16.8	غير متوفرة
إسبانيا	الرتبة	04	04	05	04	04	05	غير متوفرة
	نسبة %الواردات	7.6	7.6	6.8	7.6	7.0	6.2	غير متوفرة
ألمانيا	الرتبة	05	05	04	05	05	04	غير متوفرة
	نسبة %الواردات	6.6	6.4	4.0	6.9	6.8	6.5	غير متوفرة
الولايات المتحدة الأمريكية	الرتبة	06	06	07	08	08	07	غير متوفرة
	نسبة %الواردات	5.3	4.9	3.9	3.6	3.4	4.1	غير متوفرة
الأرجنتين	الرتبة	08	08	09	07	07	08	غير متوفرة
	نسبة %الواردات	2.5	2.8	3.3	4.1	4.3	4.0	غير متوفرة
البرازيل	الرتبة	10	09	10		09	09	غير متوفرة
	نسبة %الواردات	2.2	2.6	3.0		2.7	3.9	غير متوفرة
جمهورية كوريا	الرتبة	09	10	08	10			غير متوفرة
	نسبة %الواردات	2.3	2.3	3.7	2.7			غير متوفرة
الهند	الرتبة				09	10		غير متوفرة
	نسبة %الواردات				2.8	2.3		غير متوفرة
الإتحاد الروسي	الرتبة						10	غير متوفرة
	نسبة %الواردات						2.5	غير متوفرة

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة التبادلات الخارجية 2015–2020. تم الإطلاع عليها يوم2024/05/08، على الساعة 03:00، من الموقع الإلكتروني التالي:https://www.ons.dz/

ملاحظة: الخانة ⟋ تمثل الدول التي لم يتم التعامل معها في تلك السنة.

من خلال الجدول رقم (3–14)، يلاحظ أن دولة الصين تتصدر في المرتبة الأولى ضمن قائمة العشرة المونين للجزائر على طول فترة الدراسة (2015–2021)، فيما يشكل الإتحاد الأوروبي الممول الثاني

للواردات الجزائرية حيث صنف فرنسا في المرتبة الثانية تليها إسبانيا وألمانيا حيث تأتي تركيا في المرتبة السادسة ضمن أهم الممولين وعليه فإن أهم المعاملات في خصوص الواردات تتم بالاورو والين.

خلاصة الفصل الثالث

شهد الميزان التجاري الجزائري مجموعة من التأثيرات السلبية الناجمة عن تقلبات في أسعار الصرف وتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية، مما أدى إلى زيادة العجز في الميزان التجاري في بعض الفترات، وقد أثبت الدراسة أن لتخفيض قيمة العملة تأثير كبير على مستوى قطاع الصادرات والواردات

ومع ذلك، تبذل الحكومة الجزائرية مجموعة من الجهود المستمرة لتحسين الميزان التجاري، من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي، وتعزيز القدرات التصديرية للبلاد، محاولة منها رفع قطاع الصادرات خارج المحروقات التي كانت ولازالت الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري، وتبني سياسات تعزز الصادرات وتحد من الواردات، بالإضافة إلى السعي لتحسين بيئة الاستثمار والتجارة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خاتمة

خاتمة

من خلال ماسبق تم التوصل إلى أن موضوع سعر الصرف من المواضيع التي تستحق الاهتمام ، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، حيث كان الهدف الأساسي من الدراسة هو الإجابة على التساؤل الرئيسي المتمثل في مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري للفترة (2015-2021)، كون المشكلة تتجلى في أن نسبة كبيرة من إيرادات الصادرات مقومة بالدولار الأمريكي، وأغلب الواردات من منطقة الأورو، مما جعل الجزائر تواجه مشكلة تقلبات أسعار الصرف خاصة في حال انخفاض الدولار أمام الأورو.

وفيما يلي سوف يتم اختبار الفرضيات وتقديم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

اختبار صحة الفرضيات:

- توصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف يتأثر بجملة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية فمن هذه العوامل نجد التضخم، العجز في الميزان التجاري، كذلك قيمة الاستثمارات الأجنبية، الفائدة النقدية، ظروف السوق، ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تبين أن انخفاض صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الاورو يشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة وأنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوروبية، وعليه فإن الفرضية الثانية صحيحة.
- تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل أساسي على تغير سعر الصرف الجزائري فالاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات فيتأثر بأهم الصدمات التي تحدث على مستواه، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

- سعر الصرف هو المرآة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي؛
- الجزائر من الدول التي تعتمد في إقتصادها على المحروقات بدرجة كبيرة مما جعلها أكثر عرضة لتقلبات أسعار البترول العالمية؛
- تواجه الجزائر مشكلة في ميزانها التجاري كون المشكلة تتجلى في أن نسبة كبيرة من الإيرادات ناتجة عن قطاع المحروقات

التوصيات والإقتراحات:

- إنتهاج سياسة لتقييم أسعار النفط من خلال مجموعة من العملات الدولية المستقرة بدلا من التسعير فقط بالدولار؛
- العمل على تشجيع وزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر عن طريق العمل على الحد من العراقيل التي تواجه المستثمرين الأجانب؛
- العمل على تنويع الصادرات وتقليل الواردات وذلك من خلال العمل على كبحها؛
- العمل على تنويع الاقتصاد فهو يعتبر أنسب حل لمشكلة فوارق العملات.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، الطبعة 01، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.
2. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، الطبعة 01، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008.
3. برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، الطبعة 01، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
4. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة 01، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت، لبنان، 2003.
5. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي، الطبعة غير محدد، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
6. رضا عبد السلام،العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، الطبعة 01، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
7. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الطبعة 01، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
8. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الإقتصاد الدولي، الدار المصرية البنانية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1995.
9. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاسها على ميزان المدفوعات، الطبعة 01، دار الباروزي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
10. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي- النظرية والسياسات، الطبعة 01، دار الفكر ناشرون ومفكرون،عمان، الأردن، 2011.
11. شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة03، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،2015.
12. شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
13. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية- التحليل الإقتصادي الكلي،الطبعة02 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.
14. طارق حماد عبد العال، إدارة المخاطر، الطبعة 01، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

15. عادل أحمد حشيش مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي،الطبعة 01، منشورات الحلب الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

16. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة 04، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2017.

17. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، الطبعة 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

18. عمر صخري، التحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة 05، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

19. عمرو محي الدين، أزمة النمور الآسيوية، دار المشرق، طبعة 01، القاهرة، مصر،2000.

20. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة 01، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2009.

21. كاظم عبادي الجاسم،جغرافية التجارة الدولية، الطبعة 01، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

22. ماهر كنج شكري، مروان عوض، العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظر والتطبيق، ، دار حامد، الطبعة01، عمان، الأردن، 2004.

23. مجدي محمود شهاب،سوزي عدلي ناشد،اسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة 01، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 2006.

24. محمد صالح القريشي، المالية الدولية،الطبعة 01، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

25. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

26. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الطبعة 01، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

27. المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، الطبعة 02، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

28. مصطفى محمد عزل العرب، تخطيط التجارة الخارجية، الطبعة 01، الدار المصرية اللبنانية، لبنان، 1988.

29. موسى سعيد مطر وأخرون، المالية الدولية، الطبعة 01، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

30. نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة 01، دار بلقيس، دار البيضاء، الجزائر، 2011.

31. هانز باخمان، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية، ترجمة عبد الباسط مصطفى، الهيئة المصرفية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1977.

32. هوشيار معروف، الإستثمارات والأسواق المالية، الطبعة 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2003.

33. وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفة أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية:

1. اعتصام جابر الشركجي، محمد علي إبراهيم العامرين، إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي بإستخدام أدوات التحوط المالي دراسة تحليلية تطبيقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد08، العدد23، 2013.
2. بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية- دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد07، المجلد 05، الجزائر، 2009.
3. خالدي خديجة، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 02،العدد 02، 2005.
4. دينا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 29، العدد86، جامعة الموصل، 2007.
5. زهرة دريش، وأخرون، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الأسواق المالية- ماليزيا (2013-2019) نموذجا- المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2019.
6. شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر – دراسة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، المجلد 03،العدد 01، الجزائر،2011.
7. عبد الحق بوعتروس، أهمية إدارة مخاطر الصرف- حالة البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإقتصادية، العدد 12، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،1999.
8. عبد الرحمان علي الجيلاني، أنظمة أسعر الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد04، العدد03، جامعة مصطفى إسطنبولي، الجزائر، 2015.
9. كيفاني شهيدة، عائشة بلحرش، إستراتجية إدارة مخاطر سعر الصرف، مجلة الإقتصاد والإدارة، المجلد 18، العدد02، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2020.

10. مفتاح حكيم، السياسة التجارية والجزائرية وأزمات تراجع أسعار المحروقات، مجلة الإبداع، جامعة البليدة، العدد 01، 2021.
11. ملاك قارة، سوق الصرف الموازي في الجزائر وإجراءات مكافحتها دراسةة حالة : باعة العملات في السوق الموازي بمدينة قسنطينة، مجلة الباحث الإقتصادي، المجلد 10، العدد 01، الجزائر: جامعة 20 او - 1955سكيكدة-،2022.
12. هداجي عبد الجليل، بن سعيد محمد، تطور نظام سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة التكامل الإقتصادي، العدد03، المجلد 03، الجزائر، 2015.

ثالثا: الأطروحات والمذكراتالاكاديمية:

1. أويابة صالح، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الإقتصادي- دراسة حالة الجزائر 1990-2009، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: التجارة الدولية،المركز الجامعي غرداية، الجزائر ، 2010-2011.
2. بداوي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الدول النامية- دراسة قياسية بإستخدام بيانات بائل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.
3. بربري محمد لمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011
4. بغداد زيان،تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير مدرسة دكتوراه، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013.
5. بلحرش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني: دراسة حالة الدينار الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود وبنوك مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014.
6. بوشمال محمد، أثر سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 2016/1990، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم

التجارية وعلوم التسيير، تخصص: دراسات إقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019-2020.

7. حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير، تخصص: بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004-2005.

8. خموري رحمة، سياسات سعر الصرف في الجزائر -2010/1962-، مذكرة ماجستير، تخصص: إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، وهران، 2012/2011.

9. دوحة سلمى،أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: تجارة دولية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص03.

10. زهير سعيدي، نموذج قياسي لاختبار نظرية تعادل القوى الشرائية في تحديد سعر الصرف دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال فترة (1990-2006)، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص: جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2008-2009.

11. زيان عادل،إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط البلدان الناشئة، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 الباز، سطيف، الجزائر، 2016-2017.

12. سمير آيت يحيى، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،2013-2014.

13. صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف : دراسة قياسية للنظرية تعادل القوى الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.

14. عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن: دراسة تحليلية وتقييميه، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: علوم إقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 01، الجزائر، 2018/2017.

15. عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف وإنعكاساتها على الميزان التجاري- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصدية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مربحان ورقلة، الجزائر، 2015-2016.

16. قليل زينب، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي- دراسة قياسية على مجموعة من الدول النامية بإستخدام بيانات بانل في الفترة من 1970-2013، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية، جامعة تلمسان،2016.

17. كيداني سيدي أحمد، قاسم محمد فؤاد، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي لمجموعة من الدول ال MENAبإستعمال معطيات Panél وتقنية شعاع الإنحدار الذاتي " VAR"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 01، المجلد02، الجزائر، 2013.

18. لاوين فاضل سليمان، أثر سعر الصرف على ميزان التجاري في العراق لمدة 2004-2004، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والإدارية ، تخصص : إقتصاد، جامعة الشرق الأدنى، معهد الدراسات العليا، العراق، 2021.

19. محمد بريري أمين، الإختبار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر،2011.

20. محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي: دراسة قياسية لحالة الجزائر 1974-2012، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، تخصص: اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

21. المراحي البشير، تحليل محددات سعر الصرف الدينار الجزائرري (المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج 1994-2010)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: إقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر، 2016.

22. المراحي البشير،تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: إقتصاد دولي، جامعة وهران 02، الجزائر، 2015-2016.

23. موسي سهام، إستراتجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصاد دراسة تحليلية للنموذج الصيني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، تخصص: تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2017-2018.

24. مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر – دراسة قياسية في الفترة (1990-2003)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص: لإقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

25. نوفل بعلول، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري – دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017-2018.

26. هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: ملية دولية، جامعة بلقايد بوبكر بلقاسم، تلمسان، الجزائر، 2011-2012.

رابعا: مواقع الإنترنت الرسمية

1. https://cbi.iq/static
2. https://laboratoires.univ-alger3.dz/
3. https://www.asjp.cerist.dz/
4. https://www.bank-of-algeria.dz/
5. https://www.ons.dz./